عادل عبد العاطي

إحتلال الفشقة وسد النهضة
وقضايا العلاقات السودانية الاثيوبية

معهد سودان المستقبل للدراسات الدولية

مقدمة الكاتب

هذه مجموعة كتابات ومقالات سطرتها منذ العام 2013 وحتى اليوم عن موضوع العلاقات الاثيوبية السودانية، تعرضت في المقام الأول لقضيتي احتلال الفشقة وسد النهضة، مع الإشارة لبعض القضايا الأخرى في العلاقات بين البلدين.

بعض هذه المقالات والبيانات تشرفت بكتابتها نيابة عن الحزب الليبرالي أو حملة سودان المستقبل، بينما بعضها كتبته بإسمي الشخصي. أحد هذه البيانات لم ينشر – البيان باسم حملة سودان المستقبل بتاريخ 12 أكتوبر 2019- لرفض المكتب التنفيذي للحملة اصدار مثل ذلك البيان في حينها، لذلك اضطررت لكتابة رسالة مفتوحة باسمي الشخصي لرئيس الوزراء حمدوك وقتها.

فضلا عن هذه المقالات قمت بعمل عدد من الفيديوهات كما شاركت في حوارات صحفية واعمال توثيقية وحوارات تفاعلية تتعلق بقضية علاقاتنا مع اثيوبيا وقضيتي احتلال الفشقة وسد النهضة؛ سأضع ثبتاً بالروابط لتلك المواد التفاعلية.

ما اود قوله في هذه المقدمة انني أؤمن بالوحدة الافريقية؛ وأحمل للشعب الاثيوبي كل الحب والاحترام، ولكن مفهومي للوحدة الافريقية أنها لا يمكن ان تتم وفق القسر والاحتلال وتهديد مصالح الشعوب المجاورة.

من يقرأ هذا الكتيب سيري فيه واضحاً تطور افكاري حول سد النهضة تحديدا؛ من دعوتي في البدء لأن يكون مشروعا مشتركاً لدول حوض نهر النيل الأزرق؛ حتى وصلت للقناعة بخطورته على الامن القومي السوداني؛ وخطر اثيوبيا نفسها – بقيادتها الحالية- على الامن القومي السوداني؛ وهو ما يكشفه محتوى هذا الكتيب.

في النهاية الشكر لمعهد سودان المستقبل للدراسات الدولية على نشر هذا الكتيب في صورته الالكترونية، مع أملي ان يرى النور قريبا في طبعته الورقية

عادل عبد العاطي

15 مارس 2021

موقف الحزب الديمقراطي الليبرالي

من التطورات في بناء سد النهضة الأثيوبي

تابع الحزب الديمقراطي الليبرالي الاعلان الاثيوبي بالتغيير في مجرى نهر النيل الازرق تمهيدا للأعمال الانشائية لبناء سد النهضة الأثيوبي، كما تابع ردود الفعل المصرية والحكومية السودانية من الأمر، ويلخص موقفه في التالي:

على المستوى العام والاقليمي:

الموضوع يقع في إطار التحكم في الانهار التي تمر بعدة دول، وهذه قضايا تخضع للقانون الدولي، من هنا يجب حلها وفقا لمبادئ ذلك القانون وروح التعاون وليس التهديد والوعيد، مع تثبيت حق اثيوبيا وكل دول حوض النيل في المياه والطاقة والتنمية على اسس عادلة وبما لا يتضرر منه الآخرين.

ضرورة مراجعة اتفاقيات مياه النيل لعامي 1929 و1959 وخصوصا في ظل رفض اثيوبيا وعدد من دول الحوض لمقررات تلك الاتفاقيات واعتبارها مجحفة بهم. وفي هذا المجال ينبغي فك ارتباط موقف السودان بموقف مصر في قضية مياه النيل تحت زعم ان السودان دولة مصب، فالسودان هو دولة معبر ودولة منبع (باعتبار الامطار التي تغذي النيل)، وضرورة بناء موقف سوداني محايد ينظر للمصلحة الوطنية اولا، ثم لمصالح دول الحوض مجتمعة. ومن ضمن ذلك ان يتبنى المفاوضون السودانيون مطلب رفع حصة السودان من مياه النيل لمواجهة الاحتياجات المتزايدة من المياه في السودان.

رفض تدخل الدول العربية وجامعة الدول العربية في الامر باعتبار إن نهر النيل هو نهر افريقي وإذا كانت هناك جهة مخولة للتدخل والوساطة فهي الاتحاد الافريقي، وابعاد قضية مياه النيل من الاستقطاب الاقليمي والدولي فهي قضية تهم دول الحوض في المقام الاول.

استمرار السودان في النشاط في اطار اللجنة الفنية المشتركة المتعلقة بالسد.
على مستوى العلاقات مع اثيوبيا:

أهمية بدء محاورات ثنائية ومباشرة مع اثيوبيا، وفي ذلك ضرورة تقديم الطرف الاثيوبي وجهات اخرى مستقلة للدراسات الفنية المطلوبة التي توضح اثر السد على البيئة الطبيعية ودرجات الامان فيه وبما لا يهدد السودان حالياً او مستقبلا، وضرورة عمل دراسات سودانية مستقلة حول الامر.

ضرورة تفعيل التعاون مع اثيوبيا للحصول على طاقة كهربية رخيصة تستخدم في المناطق المتاخمة وكذلك التعاون لمد قنوات للري داخل الحدود السودانية يعتمد عليها السكان في الزراعة وعمل برنامج لهذا الغرض بعيداً عن حظيرة الدندر ومسارات الحيوانات البرية وضمان تعويض القري المتضررة بالتغير المناخي.

أهمية دخول السودان كطرف اصيل في ادارة السد لاعتبار قربه الشديد من الحدود وامكانية تأثيره المباشر على البلاد.

على مستوى السودان:

الغاء مشاريع سدي دال وكجبار لعدم الحوجة اليهما بعد سد النهضة، ونسبة لتكلفتهما المادية والاجتماعية العالية وتبخر المياه الناتج عنهما، والنظر وبدء الدراسات بدلا عنهما في اقامة مقابض مائية لا تقوم بتخزين المياه (لإنتاج الكهرباء اذا دعت الحاجة).

عمل دراسات متكاملة للمردود البيئي للمشروع وخاصة ان السكان على ضفتي النيل يعتمدون علي تمدد وانحسار النيل في الزراعة وتأثير تغير تدفقه على مياه النيل الابيض وامكانية تكون الطحالب فوق سطح المياه وتأثير السد على الثروة السمكية

النظر في تطوير تقنيات بديلة للري الطبيعي وكذلك التخصيب الطبيعي والصناعي للأراضي الزراعية وذلك بعد انحسار كمية الاطماء في مياه النيل بعد انشاء السد.

ايقاف جميع فتحات الصرف الصحي التي تصب علي النيل ، ايجاد وسائل للنقل تكون طافية وغير ذات عمق نسبة لضحالة النيل.

الحزب الديمقراطي الليبرالي

مايو 2013

ملاحظات متفرقة حول سد النهضة

ملاحظاتي الاولية على الاتفاق الإطاري:

(من نقاش داخلي في الحزب الليبرالي)

أولاً: اقر مبدأ التعاون واغلب فقراته مقتبسه من القانون الدولي للمجاري المائية ولا يتحدث عن الحقوق المكتسبة وانما ايضا عن الاحتياجات الحالية والمستقبلية وهو بهذا يكاد يلغي اتفاقية 1959 والتي كانت مصر تتمسك بها وتجر ورائها السودان،

ثانيا: هذا الاتفاق كسر التحالف المصري السوداني كما قلل من دور السودان كدولة وسيطة بين الدولتين وتحليلي ان مصر واثيوبيا ستتواصلان مباشرة وستصلان لاتفاقيات فيما بينهما تكون على حساب السودان خصوصا تحت هذه الحكومة الضعيفة،

ثالثا: اثبت الاتفاق ان اثيوبيا تلعب سياسة صح وتنطلق من مصالحها وتصل اليها وأنها تلعب وفق استراتيجيات مدروسة؛ وأفسر التراجع الاثيوبي فيما يتعلق بشروط السلامة بأنه تراجع مؤقت فالاتفاقية قد وافقت عمليا على المطالب الاثيوبية وباركت بناء السد بعد العنتريات المصرية والتقلبات السودانية ولكني لا اضمن الا تنقلب اثيوبيا في المستقبل على روح الاتفاقية خصوصا انها خالية من التفاصيل،

رابعا: القضية الاساسية التي يجب ان تهم السودان وشعبه هي قضية سلامة السد؛ ليس فقط من خطر الانهيار ولكن من خطر زيادة منسوب المياه عن قدرة السد التخزينية فالنيل الازرق نهر جموح وقد فاض فيضانين ضخمين في 1948 و1988 ولا نستبعد ان يتم الامر مرة اخرى لذلك هناك واجب بناء قنوات فرعية تخرج من السد وتدخل السودان لمناطق بور ومسؤولية شقها والاشرف على تسليكها يجب ان تقع على عاتق الطرفين الاثيوبي والسوداني،

خامسا: وفقا لمبدأ التعاون الذي اقرته الاتفاقية والاستخدام الامثل للموارد يجب ان ينال السودان حصة كبيرة من مياه النيل للري لوفرة اراضيه الزراعية واعتدال مناخه وصلاحيته للزراعة افضل من اثيوبيا ومصر ؛ فضلا عن توفير مياه الشرب للأقاليم الشرقية والغربية للبلاد واحتياجات النمو الصناعي من المياه؛ لذا يجب ان تكون هذه النقطة مقدمة في اطروحات احزابنا ومفاوضينا ولا اقول الحكومة لأنها حكومة سجم تتعامل برزق اليوم باليوم؛ ولو كنا اتفقنا على هذا الامر مع الاثيوبيين لكسبنا حليفا خوفي الان ان يتحالف مع مصر علينا،
سادسا : كما قال الرفيق ارباب هناك قضية تبعية منطقة بني شنقول السودانية لأثيوبيا وما تملكه من موارد - يجب حل هذه القضية اما بإعادة جزء منها او بالتعويض المجزي على شكل الحصول على طاقة من السد مجانية لمدة 50 عاما على الاقل او اكبر فترة يمكن ان نحصل عليها حتى نطور بدائل الطاقة المتجددة السودانية ونكون مستقلين ذاتيا ومتقدمين في مجال انتاج الطاقة،

سابعا: لا تزال هناك أشياء أخرى في الذهن من قبيل انشاء خطوط نقل الكهرباء للسودان وتأمينها وما مدى امكانية ان تبتزنا اثيوبيا مستقبلا وتهددنا بالغمر الخ؛ ومدى تأهل السودان للتوقيع على اتفاقية عنتيبي وكسب حلفاء جدد من بين دولها ومقارنة مشروع سد النهضة مع سد مروي الغالي الفاشل واهمية ان تكون هناك مشاريع قومية طموحة على حجم القرن ال21 كما فعلته اثيوبيا في سد النهضة ونجاحها في تحويله الى مصدر فخر قومي والتزامها بإنجازه من مواردها والتزامها بالخرطة الزمنية التي وضعتها وعملها المنظم والاستراتيجي. هذه اشياء يجب ان نتعلمها وان نحترمها حتى لو كان السد يشكل خطرا علينا او خصوصا إذا كان السد يشكل خطرا علينا

قصة الصحفية ريووت اليمو

تعرضت الصحفية الاثيوبية ريووت اليمو وهي متخصصة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية وقضايا الجندر للاعتقال ومن ثم المحاكمة في يونيو 2011 بعد سلسلة مقالات عن جدوى سد النهضة وتم اتهامها بالارهاب وذلك وفقا لتخريجات رئيس الوزراء الاثيوبي السابق ميليس زيناوي وهو من اكبر طغاة العالم (المتطرفين والارهابيين الهيدرومائيين) وهو الوصف الذي اطلقه على معارضي سد "النهضة

من الاثيوبيين" - وقد حكم على الصحفية اولا بالسجن 14 عاما ثم تم تحويل الحكم الى 5 سنوات . جدير بالذكر انه تم اغلاق الصحيفة التي كانت تعمل بها ثم المجلة التي اصدرتها لاحقا.

حصلت ريووت على حائزة اليونسكو لحرية الصحافة في مايو 2013 ل"شجاعتها الفائقة؛ مقاومتها والتزامها بحرية التعبير"

أراء وتحفظات بروفيسور اسفاو بييني

سأستعرض؛ فيما يلي؛ أراء وتحفظات بروفيسور اسفاو بييني (Asfaw Beyene) وهو بروفيسور للهندسة الميكانيكية ومدير معهد الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في جامعة سان دييغو الحكومية وهو اثيوبي الجنسية تجاه سد النهضة ومؤيد بصورة عامة للسد ولتقنيات بناء السدود في افريقيا لتوليد الطاقة الكهربية

في مقال بعنوان: (Reflections on the Grand Ethiopian Renaissance Dam)) يتحدث البروفيسور بصورة عامة ايجابيا عن السد؛ ولكنه يتطرق لغياب الدراسات البيئية او تغييبها؛ كما يتحدث عن انعدام الشفافية في عملية اختيار

المنفذين؛ وعن عدد من القضايا الفنية الاخرى مثل ادارة توربينات السد واختيار مكان التنفيذ الخ

في مقال بعنوان " WHY IS ETHIOPIA'S HYDROELECTRIC DAM ON THE BLUE NILE SIZED FOR 6000 MW? "يطرح البروفيسور تساؤلاته لماذا تم تكبير حجم السد ؛ ويوضح بصورة علمية ان السد لا يمكن ان ينتج اكثر من 2100 ميغاوات من الكهرباء ؛ وليس 6000 كما يزعم؛ وكان يمكن تحقيق هذا ببناء سد اصغر تكون تكلفته نصف تكلفة السد الحالي ويحقق كفاءة أكبر للطاقة ؛ ويتساءل البروفسور ما هو السبب في تكبير حجم السد لإنتاج طاقة نظرية من المستحيل تحقيقها عمليا ؟ ويقول انه لا يعرف الاجابة

لكن الاجابة توجد في معرض عرضه لموقف الشركة المنفذة في عرض قام به في هيلسنكي وصمتها عن اتصالاته واسئلته معه؛ الأمر الذي يشتم منه رائحة فساد عظيم ونتن. ((راجع العرض Ethiopians in Helsinki served fresh perspective on the Great Ethiopian Renaissance Dam (GERD))

تقييم الحزب الديمقراطي الليبرالي للاتفاق الإطاري حول سد النهضة

في متابعته لقضايا السدود يتقدم الحزب الديمقراطي الليبرالي بالتحية لأهلنا الصامدين في المناصير والمتضررين من جراء السياسات الخاطئة في اقامة سد مروي – الحمداب . كما يحي صمود اهلنا في الشمال وهم يواجهون مخططات اقامة سدود قسرية في مناطق كجبار ودال.
وقد تابع الحزب ضمن ملف السدود توقيع "اتفاق إعلان مبادئ حول سد النهضة الاثيوبي" – وهو الاتفاق الذي يتعلق بقضية من اخطر القضايا التي تتعلق بالأمن المائي والبيئي والاقتصادي للسودان، ودرس الاتفاق كما تشاور مع عدد من الخبراء واطلع على العديد من الآراء، وفيما يلي نختصر موقف الحزب من هذا الاتفاق كالتالي حتى صدور وثيقة متكاملة من اجهزة الحزب:

يرحب الحزب بتوقيع مذكرات التفاهم والاتفاقيات الدولية بدلا من التهديد بالحرب والمواقف المتناقضة والتوتر الذي كان سائدا بصدد السد؛ كما يرحب بمنهج التعاون الذي اقرته الاتفاقية بين الدول الثلاثة واحالتها لعدد من المبادئ التي اصبحت عرفا وقانونا فيما يتعلق بتنظيم استخدام المياه والموارد المائية العالمية.

يشجب الحزب التكتم التي فرضه النظام على المفاوضات حول اتفاق اعلان المبادئ وعدم عرضه على البرلمان السوداني او الاحزاب السياسية والخبراء السودانيين للتطوير والاجازة أو الرفض. الامر الذي يوضح ان السودان قد كان طرفا سلبيا في صياغة هذا الاتفاق وان الاتفاق هو اتفاق اثيوبي – مصري في المقام الأول.

يشكل الاتفاق بشكله الحالي موافقة على قيام السد بمواصفاته السابقة مما يهدد ضمان السلامة الكاملة للسد وخصوصا ان أكثر من 44% من تشييدات السد قد انجزت- ولا يغير نص الاتفاق على تكوين لجنة فنية لإجراء الدراسات من هذا الأمر؛ فعمل اللجنة كان من المفترض القيام به قبل الشروع في التنفيذ

لم ينص الاتفاق على تقليل سعة تخزين الخزان التي يطرحها الطرف الاثيوبي وهي 74 مليار متر مكعب رغما عن توصية هيئة الإستصلاح الأمريكي بتخفيض السعة

الى 11 مليار متر مكعب وما يمكن ان تسببه هذه السعة العالية من اضرار عديدة على السودان من ناحية توفر المياه ومن النواحي البيئية ومن ناحية السلامة.

نص الاتفاق على مبدأ "عدم تسبيب الضرر" ولكنه تحايل على هذا المبدأ بالنص انه ((في حالة حدوث ضرر ذي شأن لإحدى الدول، فان الدولة المتسببة في إحداث هذا الضرر عليها، في غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً.)) ومن الواضح ان هذا يفتح مدخلا لأحداث الاضرار الواسعة بالسودان في مختلف المجالات.

تحدث الخبراء عن عدد من الاضرار المتوقعة من انجاز السد بشروطه الفنية الحالية وبالسعة المطلوبة من الأثيوبيين من اهمها الأضرار بالجروف والمياه الجوفية و النحر وتدمير الكفاءة التصميمية للقنوات بالمشاريع المروية وحرمان المشاريع من السماد الطبيعي وعدم توليد الكهرباء من خزاني الروصيرص وسنار في فترة ملء الخزانين وعدم وجود مياه كافية لري مشاريع النيل الأزرق وغيرها.

الغى الاتفاق عمليا اتفاقية 1959 لتقسيم مياه النيل واقر مبدأ الحاجات لحالية والمستقبلية فيما يتعلق باستخدام مياه النيل وهو امر يمكن ان يحدث تنازعا بين مصر والسودان حول استخدام المياه المتدفقة فى أراضي البلدين ويكون خصما على نصيب السودان من المياه خصوصا ان مصر تشدد على عدم المس بنصيبها من المياه مع العلم انها تستخدم الفائض من المياه السودانية حاليا.

•الغى الاتفاق عمليا اتفاقية 1902 والتي كانت تنص على تبعية منطقة بني شنقول لاثيوبيا مقابل التزامها بعدم اقامة سدود على النيل الازرق. ولم يتحدث الاتفاق عن اعادة ايلولة منطقة بني شنقول للسودان بعد اقامة اثيوبيا لسد النهضة وغيره من السدود مما يشكل تراجعا عن حق وطني ثابت للسودان.

تطرق الاتفاق الى مسألة ضمان سلامة السد، وأمن على الجهد الذي قامت به اثيوبيا وإلى موافقة إثيوبيا على الالتزام بمخرجات دراسة اللجنة الدولية حول سلامة السد. ولا تُعد هذه الفقرات كافية بالنسبة لنا وخصوصا في ظل فرضيات انهيار السد او تخريبه بفعل فاعل. خصوصا لقرب السد الشديد من الحدود السودانية وانه

لم تسبق قيامه دراسات عن المخاطر الناجمة عن فرضية انهياره وما يمكن ان تسببه من تدمير السدود السودانية والبنى التحتية والمدن وعموم وسط السودان.

إن الحزب الديمقراطي الليبرالي يحترم حق اثيوبيا في التنمية وحق مصر في الحصول على الماء؛ ولكن هذا لا يمكن أن يتم على حساب شعب السودان وفي ظل تغييبه؛ ولا يمكن أن يتم اقرار القرارات الكبرى والاستراتيجية بمثل هذه العشوائية التي تقر بها السلطة القائمة مثل هذه الاتفاقيات. وفي هذا الإطار يطرح الحزب الاقتراحات التالية لمحاولة تجنب المخاطر المستقبلية في أي اتفاق تفصيلي بين السودان واثيوبيا او بين الدول الثلاثة او بين مجموع دول حوض النيل:

يجب حل مسألة سلامة السد من الانهيار وذلك بضمان تقوية السد وفقا لدراسة اللجنة الدولية حول سلامة السد وتقليل حجم سعة التخزين وكذلك بناء قنوات فرعية تخرج من السد وتدخل السودان وتستخدم في الري، على ان تقع مسؤولية شق تلك القنوات والاشراف على تسليكها على عاتق الطرفين الاثيوبي والسوداني.

.ضمان سلامة السد من التخريب وذلك بإنشاء قوة عسكرية مشتركة سودانية اثيوبية خاصة بحماية السد ذات تدريب وتجهيز عالي تعسكر في الاراضي الاثيوبية خصوصا ان منطقة القرن الافريقي منطقة ملتهبة ويمكن الاعتداء على السد من قبل متمردين اثيوبيين او من دولة ارتريا أو اي جهة أخرى ربما تستفيد من انهياره.

.يجب ان تعمل الجهات الفنية في السودان لوضع خطط شاملة تستطيع بها تقليل مخاطر سلامة السد وذلك بعمل نموذج رياضي لمعرفة الآثار الفعلية في حال انهيار السد ووضع خطط فعالة لمجابهة تلك الآثار في حالة حدوثها.

وفقا لما ورد ذكره والاخطار البالغة على السودان يجب تضمين مبدأ الادارة المشتركة للسد بين السودان واثيوبيا وليس فقط مشاركة السودان في اللجان الفنية المختلفة.

وفقا لمبدأ التعاون الذي اقرته الاتفاقية والاستخدام الامثل للموارد يجب ان ينال السودان حصة كبيرة من مياه النيل للري لوفرة اراضيه الزراعية واعتدال مناخه

وصلاحيته للزراعة أفضل من اثيوبيا ومصر؛ فضلا عن توفير مياه الشرب للأقاليم الشرقية والغربية للبلاد واحتياجات النمو الصناعي من المياه وذلك بشكل لا ينتقص من حجم استهلاك السودان الحالي بل يزيده.

.يجب اعادة قضية تبعية منطقة بني شنقول السودانية لأثيوبيا لطاولة التفاوض وخصوصا لما تملكه المنطقة من موارد معدنية وزراعية الخ ولارتباط اهلها بالسودان ثقافة وتاريخا - ويجب حل هذه القضية اما بإعادة هذه المنطقة للسودان او بالتعويض المجزي في شكل الحصول على طاقة كهربائية مجانية من السد لمدة 50 عاما على الاقل

يجب ان تنشأ خطوط حديثة لنقل كهربة السد للسودان وتأمينها؛ وكذلك يجب ان تعد الدراسات والمشاريع الكبرى في مجال بدائل الطاقة المتجددة السودانية وتطويرها حتى نصبح مستقلين ذاتيا ومتقدمين في مجال انتاج الطاقة وذلك تحسبا لتبعيتنا لأثيوبيا في مجال الطاقة وامكانية ابتزازنا مستقبلا برفع سعر الطاقة الاثيوبية.

.يجب على السودان ان يتخلى عن استراتيجيته كحليف لمصر او وسيط بينها وبين اثيوبيا لفشل هذه الاستراتيجية وانهيارها بتوقيع اتفاق اعلان المبادئ والذي استجاب للمطالب الاثيوبية والمصرية وخصوصا في ظل التسريبات بمفاوضات سرية بين البلدين. وبدلا من ذلك على السودان التفكير في التوقيع على اتفاقية عنتيبي وخلق حالة أفضل من التعاون مع دولها وخصوصا دولة جنوب السودان واثيوبيا فيما يتعلق بمستقبل استخدام مياه النيل.

المكتب التنفيذي المكلف

الحزب الديمقراطي الليبرالي

1ابريل 2015

رد على اسئلة الاخ إبراهيم اسحق حول المناطق الحدودية المتنازع عليها

س : ماهي رؤية سودان المستقبل للمناطق الحدودية المتنازع عليها مع دول الجوار (ابيي ، كافياكنجي، حلايب ، شلاتين) وهل تقبل بإعادة ترسيم الحدود ؟

ج : أهلين أبراهيم أسحق -رؤية حملة سودان المستقبل للمناطق الحدودية مع جنوب السودان (هجليج - كافياكنجي/ حفرة النحاس) إنها مناطق سودانية بحكم التاريخ والجغرافيا والوثائق الدولية ونرى ان يخضع اي نزاع حولها للتفاوض مع دولة جنوب السودان واذا لم يجد التفاوض فتيلاً نلجأ للتحكيم عبر المؤسسات العدلية الدولية. وفق الاتفاق لعام 2009 تم اتخاذ قرار حول ابيي نتيجة للتحكيم وتم قبوله من الطرفين .

بالنسبة ل(حلايب وشلاتين والفشقة) نرى انها مناطق سودانية محتلة ونؤكد ان انسحاب القوات الغازية هو الشرط الاول للتفاوض حول ترسيم الحدود النهائي باعتبار ان هذه المناطق مناطق محتلة بقوة السلاح وستقوم حكومة سودان المستقبل بوضع الانسحاب كشرط أساسي لتطوير العلاقات مع مصر واثيوبيا ، كما سنلجأ لمجلس الأمن والأمم المتحدة لإصدار قرارات ضد الاحتلال .

في كل الأحوال نراعي مطالب ومصالح السكان السودانيين لهذه المناطق في أي قرار نتخذه ولا يمكن أن نتخذ قراراً مصيرياً يتعلق بمصير مناطق سودانية متنازع عليها دون إجراء استفتاء لسكان المنطقة السودانيين وكذلك دون موافقة الشعب السوداني ممثلا في سلطاته التشريعية والسيادية عليها.

أيضا سنسعى لخلق نوع من الوحدة الكونفدرالية مع دولة جنوب السودان وكذلك كونفدرالية لشرق افريقيا مما سيخفف من التوترات الحدودية مع دولة جنوب السودان. سنسعى ايضا لتحويل الاتحاد الافريقي الى اتحاد حقيقي تُضمن فيه حرية التنقل والإقامة والعمل الخ مما سيساهم في تقليل التوترات الحدودية مع مصر واثيوبيا. لكن الحق حق.

س : أنت تعلم بان مصر لن تعترف ولن تخوض معك اي جلسات تفاوض بشأن المنطقة وانت متمسك بهذه الشروط كما تفعل مع هذه الحكومة !! يا استاذ عادل المصريين متمسكين بالحل العسكري إذا لم يتوصلوا الى حل دبلوماسي

ج : بالنسبة لقوة الدولة العسكرية انت تعلم انها مربوطة بقوة الدولة الاقتصادية واستقرارها الداخلي. نحن لن نهدد بالحرب ولن نلجأ لها (في ظل وضعنا العسكري الحالي) ولكن سنعمل طول الوقت على بناء قدراتنا العسكرية بشكل حديث ومحترف بحيث نصل في خلال 10-15 عاما على الاقل لمرحلة التوازن الاستراتيجي مع اي دولة من دول الجوار وان تكون لنا قوة الردع الكافية التي تمنع اي اعتداء علينا. ايضا مهمتنا بناء شبكة من العلاقات الاقليمية والدولية تدعمنا في اي خلافات مع دول الجوار. هناك كروت ضغط اخرى يملكها السودان في حالة تعنت الآخرين لكن الشرط الأساسي هو وجود قيادة واعية بمنطق العصر وذات جهاز دبلوماسي ممتاز وشعب حر وكريم يستطيع دعم قيادته عندما لا تتخلى عن قضاياه وحقوقه.

2 يوليو 2018

موقف حملة سودان المستقبل من المفاوضات الفاشلة حول سد النهضة الاثيوبي

تابعت حملة سودان المستقبل المفاوضات الثلاثية الأخيرة على تخوم شهري سبتمبر واكتوبر 2019م في الخرطوم حول سد النهضة بين مصر والسودان واثيوبيا، والتي انتهت بالفشل؛ وذلك في اطار حرص الحملة على مصالح السودان العليا؛ وذلك في قضية من اخطر القضايا التي تتعلق بالأمن المائي والبيئي والاقتصادي للسودان. وفيما يلي نختصر موقف الحملة من تلك الحوارت والمفاوضات كالتالي:

لم تسبق المفاوضات والتي تتم لأول مرة على هذا المستوى بعد الاطاحة بالبشير اي حوارات مجتمعية أو سياسية تدعم وتوجه موقف المفاوض السوداني – وزير الري-. ويكون التساؤل هنا ما هي المعايير والسياسات البديلة عن سياسات النظام السابق التي تحكم موقف المفاوض السوداني؟ لقد تميزت المفاوضات طوال اعوام 2011-2019 من طرف السودان (تحت قيادة حزب المؤتمر الوطني ووحدة السدود) بالسلبية والمراوغة والانحياز لهذا الطرف او ذاك دون ذكر الاسباب ودون مراعاة للمصالح العليا للبلاد. اليوم لأسباب أيدلوجية أو بسبب من تقييمات سياسية او عاطفية فطيرة تستمر نفس المواقف السلبية والمراوغة والمنحازة.

من المعلوم ان اتفاق اعلان المبادئ حول سد النهضة لعام 2015 تم من وراء ظهر الشعب السوداني ولم يتم عرضه على البرلمان السوداني او الاحزاب السياسية والخبراء السودانيين للتطوير والاجازة أو الرفض. الامر الذي يوضح ان السودان قد كان طرفا سلبيا في صياغة ذلك الاتفاق والذي شابته الكثير من السلبيات كانت بعض القوى قد اشارت اليها ومن بينها الحزب الليبرالي في وقته. يظل من الضروري اعادة التفاوض حول ذلك الاتفاق وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا السلامة وضمان حق السودان في مياه النيل ومعالجة السلبيات الفنية.

قام ذلك الاتفاق بالموافقة على قيام السد بمواصفاته السابقة مما يهدد ضمان السلامة الكاملة للسد ولم يغير نص الاتفاق على تكوين لجان فنية لإجراء الدراسات حول الأمر او بدايتها لعملها. فعمل اللجان لم يغير شيئاً من الخطط الاثيوبية منذ عام 2011 وحتى الآن، فضلاً ان عمل اللجان كان يجب ان يسبق التنفيذ وليس ان يكون لاحقاً له. إن الاستمرار في عمل اللجان دون الوصول لاتفاق ملزم هو من قبيل العبث وتكريس لسياسة فرض الأمر الواقع التي ينتهجها الطرف الاثيوبي.

. لم يتطرق الجانب السوداني لقضايا عدم تنفيذ مخرجات دراسات اللجنة الدولية حول سلامة السد من قبل الطرف الاثيوبي وخصوصا في ظل المهددات الطبيعية او بفعل فاعل التي يمكن ان تهدد امن السد، وهو الذي يقع مباشرة على الحدود السودانية، وخصوصاً أنه لم تسبق قيامه دراسات عن المخاطر الناجمة عن فرضية انهياره وما يمكن ان تسببه من تدمير السدود السودانية والبنى التحتية والمدن وعموم وسط السودان (تكشف الدراسات الأولية ان انهيار السد يمكن ان يدمر كل المدن والقرى السودانية على النيل الازرق وشرق الجزيرة من الحدود وحتى تصل للمدن شمال الخرطوم) .

لم ينص الاتفاق السابق على تقليل سعة تخزين الخزان التي يطرحها الطرف الاثيوبي وهي 74 مليار متر مكعب ولم يطالب الطرف السوداني بتخفيض تلك السعة لا سابقاً ولا حالياً وما يمكن ان تسببه هذه السعة العالية من اضرار عديدة على السودان من ناحية توفر المياه ومن النواحي البيئية ومن ناحية السلامة، رغما عن توصية هيئة الإستصلاح الأمريكي بتخفيض السعة الى 11 مليار متر مكعب وكذلك دراسة معهد مساشوتس للتكنلوجيا لعام 2014م التي تحدثت عن قواعد ملء وتشغيل السد. لقد تحدث الخبراء عن عدد من الاضرار المتوقعة من انجاز السد بشروطه الفنية الحالية وبالسعة المقترحة من الاثيوبين على السودان من اهمها الأضرار بالجروف والمياه الجوفية والنحر وتدمير الكفاءة التصميمية للقنوات بالمشاريع المروية وحرمان المشاريع من السماد الطبيعي وعدم توليد الكهرباء من خزاني الروصيرص وسنار في فترة ملء الخزانين وعدم وجود مياه كافية لري مشاريع النيل الأزرق وغيرها.

يجب الاشارة الى إن الاتفاق الإطاري لعام 2015م قد ألغي عمليا اتفاقية 1959 لتقسيم مياه النيل واقر مبدأ الحاجات لحالية والمستقبلية فيما يتعلق باستخدام مياه النيل كما ألغي ذلك الاتفاق عمليا اتفاقية 1902 والتي كانت تنص على تبعية منطقة بني شنقول لأثيوبيا مقابل التزامها بعدم اقامة سدود على النيل الازرق. في المقابل لا يطرح الجانب السوداني أي مطالب تتعلق بقضية اراضي بني شنقول أو غيرها من الأراضي السودانية المحتلة، ولا اي مطالب صارمة تتعلق بضمان حقوق ونصيب السودان من المياه خصوصا ان مصر تشدد على عدم المس بنصيبها من المياه مع العلم انها تستخدم الفائض من المياه السودانية حالياً. إن حملة سودان المستقبل تحترم حق اثيوبيا في التنمية وحق مصر في الحصول على الماء؛ ولكن

هذا لا يمكن أن يتم على حساب شعب السودان وفي ظل تغييبه؛ ولا يمكن أن يتم اقرار القرارات الكبرى والاستراتيجية بمثل تلك التخبطات والسلبية والعشوائية التي اقرت بها سلطات الانقاذ ذلك الاتفاق والتي تواصل فيها السلطات الحالية المفاوضات.

رفض الطرف السوداني – داعماً للطرف الاثيوبي- في هذه المفاوضات قضية ادخال طرف رابع كوسيط بين الاطراف الثلاثة وهو ما اقترحته جمهورية مصر العربية والتي اقترحت الولايات المتحدة كوسيط. لم يوضح الطرف السوداني لماذا رفض هذا العرض؛ خصوصا انه يمكن ان يستغل كسابقة نستخدمها في المستقبل في ظل وجود اي خلافات لنا مع اثوبيا او مصر او كلا الدولتين في هذه القضية او قضايا الحدود، وللخبرة العالية التي تملكها الولايات المتحدة حول الموضوع ووزنها الجيوسياسي. كما لم يعلن الطرف السوداني موقفه من فترة ملء السد (3 سنوات كما يرى الاثيوبيون ام 10 سنوات كما يرى المصريون) وهو موقف سلبي ويضر بالمصالح الوطنية السودانية ويمكن ان يهدد السودان بجفاف كبير ونقص في المياه إذا تم تنفيذ الخطة الاثيوبية.

في هذا الإطار وغيره تطرح الحملة السياسات التالية للتوافق حولها بين السودانيين وتبنيها في اي مفاوضات قادمة حول الأمر:

يجب على السودان ان يتخلى عن استراتيجيته كحليف لمصر مرة أو اثيوبيا مرة اخرى أو حتى كوسيط بينهما لفشل هذه الاستراتيجية وانهيارها بتوقيع اتفاق اعلان المبادئ والذي استجاب في المقام الأول للمطالب الاثيوبية ولغياب ارادتنا المستقلة ومصالحنا الخاصة على طاولات التفاوض. بدلاً من ذلك على السودان انتهاج استراتيجية جديدة تقوم على المصالح العليا للشعب السوداني وضمان حقوقه وحقوق كل الدول المستفيدة من مياه النيل وخلق حالة أفضل من التعاون مع دولها وخصوصاً دولة جنوب السودان فيما يتعلق بمستقبل استخدام مياه النيل.

في هذا الإطار يجب إتخاذ موقف واضح من موقف المفاوض الأثيوبي إن قضية بناء السد هي قضية سيادية اثيوبية داخلية فالسد يقوم على نهر دولي يخضع لقواعد القانون الدولي واعرافه كما يجب التصدي لرؤية المفاوض المصري التي تنظر

لمصالح مصر فقط ولا تستصحب المصالح الحيوية للسودان وبقية دول حوص النيل.

وفقا لمبدأ التعاون والاستخدام الامثل للموارد يجب ان ينال السودان حصة كبيرة ومحددة من مياه النيل للري لوفرة اراضيه الزراعية واعتدال مناخه وصلاحيته للزراعة أفضل من اثيوبيا ومصر؛ فضلا عن توفير مياه الشرب للأقاليم الشرقية والغربية للبلاد واحتياجات النمو الصناعي من المياه وذلك بشكل لا ينتقص من حجم استهلاك السودان الحالي بل يزيده. في هذا الإطار ننظر بعين فاحصة لاتفاقية عنتيبي الإطارية ونري أن يتبلور الموقف السوداني حول إعادة تقسيم مياه النيل وفقاً لعدد السكان الحالي والمستقبلي لدول الحوض.

يجب حل مسألة سلامة السد من الانهيار وذلك بضمان تقوية السد وفقا لدراسة اللجنة الدولية حول سلامة السد وتقليل حجم سعة التخزين وكذلك بناء قنوات فرعية تخرج من السد وتدخل السودان وتستخدم في الري، على ان تقع مسؤولية شق تلك القنوات والاشراف على تسليكها على عاتق الطرفين الاثيوبي والسوداني. وكذلك ضمان سلامة السد من التخريب وذلك بإنشاء قوة عسكرية مشتركة سودانية اثيوبية خاصة بحماية السد ذات تدريب وتجهيز عالي تعسكر في الاراضي الاثيوبية خصوصا ان منطقة القرن الافريقي منطقة ملتهبة ويمكن الاعتداء على السد من قبل متمردين اثيوبيين او من دولة ارتريا أو اي جهة أخرى ربما تستفيد من انهياره.

يجب ان تعمل الجهات الفنية في السودان لوضع خطط شاملة تستطيع بها تقليل مخاطر سلامة السد وذلك بعمل نموذج رياضي (محاكاة) لمعرفة الآثار الفعلية في حال انهيار السد ووضع خطط فعالة لمجابهة تلك الآثار في حالة حدوثها.

وفقا لما ورد ذكره والاخطار البالغة على السودان يجب تضمين مبدأ الادارة المشتركة للسد بين السودان واثيوبيا وليس فقط مشاركة السودان في اللجان الفنية المختلفة.

يجب اعادة نقاش قضايا خلافية مع الدولتين مثل قضية الفشقة التي تحتلها اثيوبيا وقضية حلايب وشلاتين ومثلث صرة التي تحتلها مصر. يجب ان نربط موقفنا من قضايا المياه مع موقفنا بضرورة حل مشاكل الحدود مرة والى الابد مع هذه الدول باستعادة حقوقنا الوطنية. كما يجب فتح قضية منطقة بني شنقول وأهلها وضمان

حقوقهم ومطالبهم العادلة في التنمية والتعويضات ولارتباط اهلها بالسودان ثقافة وتاريخا

يجب أن يؤمن وبشكل رسمي حق تزويد السودان بالكهرباء وبأسعار تفضيلية وأن تنشأ خطوط حديثة لنقل كهربة السد للسودان وتأمينها؛ وكذلك يجب ان تعد الدراسات والمشاريع الكبرى في مجال بدائل الطاقة المتجددة السودانية وتطويرها حتى نصبح مستقلين ذاتيا ومتقدمين في مجال انتاج الطاقة وذلك تحسبا لتبعيتنا لأثيوبيا في مجال الطاقة وامكانية ابتزازنا مستقبلا برفع سعر الطاقة الاثيوبية.

حملة سودان المستقبل

12 اكتوبر 2019م

رسالة مفتوحة للسيد / عبد الله حمدوك

حول مخاطر سد النهضة على الامن المائي والحياتي للشعب السوداني

وحول خلل المفاوضات من الجانب السوداني وامكانيات الحل

السيد / عبد الله حمدوك

تحية طيبة وبعد،

تابعت بكثير من القلق المفاوضات الثلاثية الأخيرة التي تمت على تخوم شهري سبتمبر واكتوبر 2019م في الخرطوم حول سد النهضة بين مصر والسودان واثيوبيا، والتي انتهت بالفشل. ويهمني أن أخاطبك في هذا الأمر في إطار واجبي وواجبك في الحرص على مصالح السودان العليا؛ والتنبه لقضية من خطر القضايا التي تتعلق بالأمن المائي والبيئي والاقتصادي للسودان؛ ولمحاولة علاجها في الفرصة الأخيرة وقبل وقوع الفاس على الراس.

أقول بدءاً إن هذه المفاوضات التي قامت تحت ظل حكومتك؛ والتي تمت لأول مرة على هذا المستوى بعد الاطاحة بالبشير، لم تسبقها اي حوارات مجتمعية أو سياسية تدعم وتوجه موقف المفاوض السوداني – وزير الري-. ويكون التساؤل هنا ما هي المعايير والسياسات البديلة عن سياسات النظام السابق التي تحكم موقفكم في تلك المفاوضات؟ لقد تميزت المفاوضات طوال اعوام 2011-2019 من طرف السودان (تحت قيادة حزب المؤتمر الوطني ووحدة السدود) بالسلبية والمراوغة والانحياز لهذا الطرف او ذاك دون ذكر الاسباب ودون مراعاة للمصالح العليا للبلاد، كما تجاهلت رأي الخبراء والقوى السياسية الذين أشاروا للأخطار الكبيرة لسد النهضة على الامن المائي للسودان والامن الاستراتيجي للبلاد. اليوم نرى استمرار تلك السياسات والمواقف السلبية والمراوغة والمنحازة؛ ولا نعلم ما هو السبب؛ هل ذلك لدوافع أيدلوجية أو بسبب من تقييمات سياسية او عاطفية فطيرة؟

هذا لأنه من المعلوم لحضرتكم بالضرورة؛ إن اعلان المبادئ حول سد النهضة لعام 2015 قد تم توقيعه من طرف المخلوع البشير من وراء ظهر الشعب السوداني

ولم يتم عرضه – قبل توقيعه - على البرلمان السوداني او الاحزاب السياسية والخبراء السودانيين للتطوير والاجازة أو الرفض. ان كل الوقائع تثبت إن السودان قد كان طرفا سلبيا في صياغة ذلك الاتفاق والذي شابته الكثير من السلبيات والنواقص الخطيرة. أشار للكثير من الشخصيات والقوى لتلك النواقص، تذكر من بينهم مواقف ومقالات وتصريحات الدكتور أحمد المفتي وهو أحد كبراء مفاوضي السودان في قضايا المياه حتى عام 2012 (1 في ثبت المراجع)؛ وكذلك الحزب الليبرالي الذي أصدر بياناً مطولاً عن الأمر بعنوان "تقييم الحزب الديمقراطي الليبرالي للاتفاق الإطاري حول سد النهضة" في 1 أبريل 2015 (2)؛ وأيضاً حزب التحرير الإسلامي الذي أصدر كتيباً بعنوان "سد النهضة ونذر حرب المياه: تفريط الحكام ومسؤولية الأمة" في سبتمبر 2017 الخ، والتي يمكن اجمالها في التالي :

قام ذلك الاتفاق بالموافقة على قيام السد بمواصفاته السابقة مما يهدد ضمان السلامة الكاملة للسد ولم يغير نص الاتفاق على تكوين لجان فنية لإجراء الدراسات حول الأمر او بدايتها لعملها. فعمل اللجان لم يغير شيئاً من الخطط الاثيوبية منذ عام 2011 وحتى الآن، فضلاً ان عمل اللجان كان يجب ان يسبق التنفيذ وليس ان يكون لاحقاً له. إن الاستمرار في عمل اللجان دون الوصول لاتفاق ملزم هو من قبيل العبث وتكريس لسياسة فرض الأمر الواقع التي ينتهجها الطرف الاثيوبي. جدير بالذكر هنا ؛ إن المفاوض السوداني في خلال كل الأعوام السابقة لم يتطرق الجانب السوداني لقضايا عدم تنفيذ مخرجات دراسات اللجنة الدولية حول سلامة السد من قبل الطرف الاثيوبي وخصوصا في ظل المهددات الطبيعية او بفعل فاعل التي يمكن ان تهدد امن السد، وهو الذي يقع مباشرة على الحدود السودانية، وخصوصاً أنه لم تسبق قيامه دراسات عن المخاطر الناجمة عن فرضية انهياره وما يمكن ان تسببه من تدمير السدود السودانية والبنى التحتية والمدن وعموم وسط السودان (تكشف الدراسات الأولية ان انهيار السد يمكن ان يدمر كل المدن والقرى السودانية على النيل الازرق وشرق الجزيرة من الحدود وحتى تصل للمدن شمال الخرطوم) .

لم ينص الاتفاق السابق على تقليل سعة تخزين الخزان التي يطرحها الطرف الاثيوبي وهي 74 مليار متر مكعب ولم يطالب الطرف السوداني بتخفيض تلك السعة لا سابقاً ولا حالياً، مع العلم وما يمكن ان تسببه هذه السعة العالية من اضرار

عديدة على السودان من ناحية أمن المياه وضمان حقوق السودان في المياه، وكذلك من النواحي البيئية ومن ناحية السلامة. لقد اوصت هيئة الاستصلاح الأمريكي بتخفيض السعة الى 11 مليار متر مكعب وكذلك دراسة معهد مساشوتس للتكنلوجيا لعام 2014م التي تحدثت عن قواعد ملء وتشغيل السد. لقد تحدث الخبراء عن عدد من الاضرار المتوقعة من انجاز السد بشروطه الفنية الحالية وبالسعة المقترحة من الاثيوبين على السودان من اهمها تجفيف السودان وتقليل الوارد من مياهه بنسبة 3 مليار متر مكعب من المياه سنوياً؛ فضلا هم الأضرار بالجروف والمياه الجوفية والنحر وتدمير الكفاءة التصميمية للقنوات بالمشاريع المروية وحرمان المشاريع من السماد الطبيعي وعدم توليد الكهرباء من خزاني الروصيرص وسنار في فترة ملء الخزان وعدم وجود مياه كافية لري مشاريع النيل الأزرق وغيرها.

يجب الاشارة الى إن الاتفاق الإطاري لعام 2015م قد ألغي عمليا اتفاقية 1959 لتقسيم مياه النيل واقر مبدأ الحاجات الحالية والمستقبلية فيما يتعلق باستخدام مياه النيل، بينما لم يضع أي أسس قانونية جديدة ملزمة لضمان حقوق السودان في المياه (كانت اتفاقية عنتيبي يمكن أن تشكل إطاراً صالحاً لذلك). إن حق السودان في الحصول على المياه حالياً سيحدده الطرف الاثيوبي؛ والذي يتحدث عن نهر النيل الأزرق وكأنه نهر اثيوبي ويصف قضية السد بالموضوع السيادي ويتحدث عن عدالة توزيع المياه كما يتحدث عن انشاء بنك للمياه. كل هذا في عدم وجود أي إلزام رسمي للطرف الاثيوبي بالتقيد حتى بما تم الاتفاق عليه في 2015 (على ضعفه). فإعلان المبادئ يقول ان الدول تلزم نفسها وهذا التزام فردي يمكن للدولة ان تنسحب مه في أي وقت. يجب أن نعلم هنا ان للطرف الاثيوبي سابقة في التحلل من التزاماته؛ فقد التزمت اثيوبيا قبل انشاء سد جيب 3 بعدم حجب المياه واستخدام السد للكهرباء فقط، فلما اكتمل السد بدأت اثيوبيا بفرض الواقع وحجب المياه واستخدامها للزراعة مما أدى لتجفيف شمال كينيا وبحيرة توركانا؛ فيما يعده الخبراء واحدة من أكثر الكوارث الطبيعية الناتجة عن السدود؛ وما فتح المجال امام صراع اثيوبي كيني مرير حول المياه؛ وما تضرر منه مئات الاف المزارعين والصيادين الكينيين. ان هذا السيناريو يمكن ان يتكرر بالحرف حال اكتمال سد النهضة وفي حالة استمرار اثيوبيا في سياستها الحالية واستمرارانا في دفن رؤوسنا في الرمال. إن الطرف السوداني ومنذ عام 2011 وحتى اليوم لم ولا يطرح أي مطالب صارمة تتعلق بضمان حقوق ونصيب السودان من المياه خصوصا ان

مصر تشدد على عدم المس بنصيبها من المياه مع العلم انها تستخدم الفائض من المياه السودانية حالياً. هذا يمكن أن يفتح الباب لاتفاق مصري – اثيوبي على حساب السودان. إننا قطعاً نحترم حق اثيوبيا في التنمية وفي الحصول على الكهرباء؛ وكذلك حق مصر في الحصول على الماء؛ ولكن هذا لا يمكن أن يتم على حساب شعب السودان وفي ظل تغييبه؛ ولا يمكن أن يتم اقرار القرارات الكبرى والاستراتيجية بمثل تلك التخبطات والسلبية والعشوائية التي اقرت بها سلطات الانقاذ ذلك الاتفاق والتي تواصل فيها السلطات الحالية المفاوضات.

لقد ألغي إعلان 2015 عمليا اتفاقية 1902 والتي جاءت بناءاً على طلب ومبادرة الحكومة الاثيوبية آنذاك وطلب الإمبراطور منليك شخصيا، والتي نصت على نقل تبعية منطقة بني شنقول من السودان لأثيوبيا مقابل التزامها بعدم اقامة أي سدود أو منشآت على النيل الازرق. إن اثيوبيا بإقامتها لسد النهضة في 2011 ودون الحصول على موافقة سودانية قد خرقت تلك الاتفاقية؛ وكان يفترض ان تعود أراضي بني شنقول للسودان أو ألا ينشأ السد دون موافقة سودانية. المؤسف ان السد قد أقيم على تلك الأراضي بالذات؛ أي انه قد أُقيم فعلياً على أراضي سودانية وبشروط لا يمكن الا ان تضر بالسودان. لقد أسقط المفاوض السوداني هذه القضية تماما؛ ولم يطرح في المقابل – لا سابقا ولا تحت حكومتكم - أي مطالب تتعلق بقضية اراضي بني شنقول أو غيرها من الأراضي السودانية المحتلة من طرف اثيوبيا مثل الفشقة.

رفض الطرف السوداني تحت حكومتكم في المفاوضات الأخيرة– داعماً للطرف الاثيوبي- قضية ادخال طرف رابع كوسيط بين الاطراف الثلاثة وهو ما اقترحته جمهورية مصر العربية والتي اقترحت الولايات المتحدة كوسيط. لم يوضح الطرف السوداني لماذا رفض هذا العرض؛ خصوصا انه يمكن ان يستغل كسابقة نستخدمها في المستقبل في ظل وجود اي خلافات لنا مع أثيوبيا او مصر او كلا الدولتين في هذه القضية او قضايا الحدود، وللخبرة العالية التي تملكها الولايات المتحدة حول الموضوع ووزنها الجيوسياسي. كما لم يعلن الطرف السوداني موقفه من فترة ملء السد (3 سنوات كما يرى الاثيوبيون ام 10 سنوات كما يرى المصريون) وهو موقف سلبي ويضر بالمصالح الوطنية السودانية ويمكن ان يهدد السودان بجفاف كبير بسبب نقصان أكثر من 3 مليار متر مكعب من حصة السودان من المياه سنوياً، إذا تم تنفيذ الخطة الاثيوبية.

السيد عبد الله حمدوك:

في هذا الإطار وغيره، وحتى ننتقل من النقد لوضع الحلول، اقترح على حضرتك وحكومتك السياسات التالية لتبني عليها وتتبناها في اي مفاوضات قادمة حول الأمر:

تخلى المفاوض السوداني عن استراتيجية التفاوض كحليف لمصر مرة أو اثيوبيا مرة اخرى أو حتى كوسيط بينهما، وذلك لفشل هذه الاستراتيجية التام وانهيارها بتوقيع اتفاق اعلان المبادئ والذي استجاب في المقام الأول للمطالب الاثيوبية. هذا الاستراتيجية أيضاً تستبطن غياب ارادتنا المستقلة ومصالحنا الخاصة على طاولات التفاوض؛ وهو منهج درج عليه المخلوع البشير ونظامه. بدلاً من ذلك على السودان انتهاج استراتيجية جديدة تقوم على المصالح العليا للشعب السوداني وضمان حقوقه وحقوق كل الدول المستفيدة من مياه النيل وخلق حالة أفضل من التعاون مع دولها وخصوصاً دولة جنوب السودان فيما يتعلق بمستقبل استخدام مياه النيل.، وبناء تحالفاتنا وفقاً لتعاون أي من دول حوض النيل مع مطالبنا المشروعة في امن المياه والسلامة واستعادة أراضينا المحتلة الخ.

وفقا لمبدأ التعاون والاستخدام الامثل للموارد الذي تقره المعاهدات الدولية فيما يتعلق باستخدام الأنهار والموارد المائية الدولية؛ - يجب ان ينال السودان حصة كبيرة ومحددة من مياه النيل للري لوفرة اراضيه الزراعية واعتدال مناخه وصلاحيته للزراعة أفضل من اثيوبيا ومصر؛ فضلا عن توفير مياه الشرب للأقاليم الشرقية والغربية للبلاد واحتياجات النمو الصناعي من المياه وذلك بشكل لا ينتقص من حجم استهلاك السودان الحالي بل يزيده. هذا الحق يجب أن يضمن في اتفاقية دولية وليس عبر لجان فنية. في هذا الإطار ننظر بعين إيجابية لاتفاقية عنتيبي الإطارية والتي كان يمكن ان تستوعب هذا الحق، لولا التأخير في الانضمام لها من الجانب السوداني ونتيجة للاستراتيجية الفاشلة سابقة الذكر. عموما نطالب بصياغة هذا الاتفاق الدولي ونري أن يتبلور الموقف السوداني حول إعادة تقسيم مياه النيل وفقاً لعدد السكان الحالي والمستقبلي لدول الحوض.

في هذا الإطار يجب اتخاذ موقف واضح من موقف المفاوض الأثيوبي إن قضية بناء السد هي قضية سيادية اثيوبية داخلية فالسد يقوم على نهر دولي يخضع لقواعد

القانون الدولي واعرافه، كما يجب التصدي لرؤية المفاوض المصري التي تنظر لمصالح مصر فقط ولا تستصحب المصالح الحيوية للسودان وبقية دول حوص النيل.

يجب حل مسألة سلامة السد من الانهيار وكذلك ضمان سلامة السد من التخريب. هذا أمر حياة أو موت بالنسبة للشعب السوداني. سيتم ذلك فقط عبر تقوية السد وفقا لدراسة اللجنة الدولية حول سلامة السد وتقليل حجم سعة التخزين وكذلك بناء قنوات فرعية تخرج من السد وتدخل السودان وتستخدم في الري، على ان تقع مسؤولية شق تلك القنوات والاشراف على تسليكها على عاتق الطرفين الاثيوبي والسوداني. أيضاً يمكن ضمان السلامة العسكرية والأمنية للسد بإنشاء قوة عسكرية مشتركة سودانية اثيوبية خاصة بحماية السد ذات تدريب وتجهيز عالي تعسكر حول مناطق السد خصوصا ان منطقة القرن الافريقي منطقة ملتهبة ويمكن الاعتداء على السد من قبل متمردين اثيوبيين او من دولة مجاورة أو اي جهة أخرى ربما تستفيد من انهياره.

في هذا الإطار ايضاً يجب ان تعمل الجهات الفنية في السودان لوضع خطط شاملة تستطيع بها تقليل مخاطر سلامة السد وذلك بعمل نموذج رياضي (محاكاة) لمعرفة الآثار الفعلية في حال انهيار السد ووضع خطط فعالة لمجابهة تلك الآثار في حالة حدوثها. وفقا لما ورد ذكره والاخطار البالغة على السودان يجب تضمين مبدأ الادارة المشتركة للسد بين السودان واثيوبيا وليس فقط مشاركة السودان في اللجان الفنية المختلفة.

يجب أن يؤمن وبشكل رسمي حق تزويد السودان بالكهرباء وبأسعار تفضيلية من السد في حالة اكتماله وفق الشروط الجديدة وأن تنشأ خطوط حديثة لنقل كهربة السد للسودان وتأمينها. هذا الحق غير مكفول في اتفاقية 2015 رغم الشائعات عن ذلك. فالاتفاقية تتحدث فقط عن (إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة).

السيد عبد الله حمدوك:

تقع اقسام واسعة من بلادنا تحت الاحتلال الأجنبي؛ مثل منطقة حلايب وشلاتين ومثلث سره في الشرق والشمال التي تحتلها جمهورية مصر العربية؛ ومنطقة

الفشقة التي تحتلها أثيوبيا. لقد اتى الأوان لإعادة طرح ونقاش قضية هذه المناطق بقوة ووضوح مع هاتين الدولتين. في هذا الصدد يجب ان نربط موقفنا من قضايا المياه مع موقفنا بضرورة حل هذه القضايا مرة والى الابد مع هذه الدول باستعادة حقوقنا الوطنية. كما يجب فتح قضية منطقة بني شنقول وأهلها وضمان حقوقهم ومطالبهم العادلة في التنمية والتعويضات والحريات والحماية؛ وذلك بسبب ارتباط اهلها بالسودان ثقافة ونسباً وتاريخاً.

انني في النهاية اكرر إن اعلان المبادئ لعام 2015 الذي وقع عليه المخلوع البشير مضر جداً بشعب السودان وبالمصالح الاستراتيجية لبلادنا، ويجب أن تجد حكومتكم كل الأسباب القانونية للانسحاب منه والتفاوض حول وتوقيع اتفاق جديد يضمن الحقوق السودانية؛ وفي حالة العدم الانسحاب من المفاوضات واللجان الفنية والبحث عن حلول أخرى حتى لا تفوض حالة الامر الواقع المزرية على السودان. ولو أدى ذلك لأعظم التضحيات.

أخيرا من المناط بحكومتكم أيضا إعداد الدراسات والمشاريع الكبرى في مجال بدائل الطاقة المتجددة السودانية وتطويرها حتى نصبح مستقلين ذاتياً ومتقدمين في مجال اشباع حاجاتنا من انتاج الطاقة (والتي يمكن أيضا استخدامها لتوفير مصادر مياه جديدة) وذلك تحسبا لئلا نكون تابعين لأحد في مجال الطاقة؛ ولقفل الطريق امام إمكانية ابتزازنا مستقبلا برفع سعر الطاقة التي يمكن ان نشتريها من الدول المجاورة، ولتوفير مصادر مياه جديدة للأجيال القادمة، بدلاً من اهدار الموارد الحالية الغالية.

مع الشكر الجزيل لسعة صدركم،

مخلصكم

عادل عبد العاطي

16 اكتوبر 2019م

المراجع:

حلقة تلفزيونية في برنامج بلا حدود مع الدكتور احمد المفتي: https://youtu.be/jjfadCOzcjI

الحزب الليبرالي : بيان بعنوان "تقييم الحزب الديمقراطي الليبرالي للاتفاق الإطارية حول سد النهضة" – 2015/4/1: http://www.sudanile.com/79682

حزب التحرير الإسلامي – كتيب بعنوان "سد النهضة ونذر حرب المياه : تفريط الحكام ومسؤولية الأمة" - سبتمبر: http://www.hizb-ut-tahrir.org/PDF/EN/en_books_pdf/Sudan_Booklet_SEP_2017_FINAL_Prev_Web.pdf

حول العدوان على منطقة الفشقة -قرية بركة نورين

مصر وإثيوبيا دولتان جارتان لكن للأسف كل واحدة منهما تحتل جزءا عزيزا من السودان ويوجد عملاء نفوذ لكل من الدولتين وسط النخب السياسية السودانية. تعاملنا الذي يعتمد على سياسة المحاور والانحياز لهذه الدولة أو تلك بينما كلاهما تعملان فقط من أجل مصالحهما وضد مصالحنا وأمننا، وعدم الاهتمام من قبل نخبتنا السياسية بأمننا القومي واراضينا المحتلة من الدولتين اوصلنا للهوان .

لا ادعو للحرب مع اي من مصر أو إثيوبيا لأن توازن القوى الحالي لا يسمح لنا بذلك ولكن قضية حلايب وشلاتين وصرة والفشقة وبني شنقول يجب أن تكون قضية كل سوداني وان يرتفع صوتنا بها سياسيا ودبلوماسيا لأنها قضايا عادلة.

لا اثق في الجنرالات الحاكمين في السودان اليوم، كما لا اثق في النظام الاثيوبي الديكتاتوري .ولكن اي اعتداء يجب مقاومته وفي المجال الاول يجب أن نقف مع اهلنا المحتلة أراضيهم في حلايب وشلاتين وصرة والفشقة وبني شنقول فهم أصحاب الوجعة والاحق بالتضامن.

*كل الادانة للعدوان على بركة نورين والاحتلال للاراضي السودانية

*المجد والخلود لشهدائنا من المواطنين والجنود

عادل عبد العاطي

30/5/2020م

موقف حملة سودان المستقبل من العدوان الإثيوبي الغاشم على منطقة بركة نورين

ظلت حملة سودان المستقبل تتابع بقلق بالغ الاحتلال الإثيوبي لمناطق الفشقة والاعتداءات على الأراضي السودانية والمواطنين وآخرها ما تم من اعتداء على قرية بركة نورين بولاية القضارف وما تم من استشهاد عدد من المواطنين والجنود داخل الأراضي السودانية، في ظل صمت وسلبية الدولة والعديد من القوى والنخب السياسية المريب، وعليه نثبت الحقائق التالية:

أولاً: التأكيد بأن كل اراضي الفشقة الكبرى هي أراضٍي سودانية وباعتراف الجانب الاثيوبي ورفض ما يحدث من احتلال واعتداءات من قبل الجارة إثيوبيا،

ثانياً: مسؤولية النظام السابق عما يحدث حيث تفاقمت القضية في مطلع العام 1996 بعد سحب النظام البائد عدد كبير من المراكز العسكرية المنتشرة على الشريط الحدودي بين السودان واثيوبيا ابتداءً من هميداب وسيفاوا وستيت وبركة نورين وباسلام والقلابات حتى الكرمك الأمر الذي قاد لتعدي المزارعين الإثيوبيين على الأراضي السودانية التي تقدر بمليون فدان زراعي تعد من أخصب الأراضي الزراعية في السودان واستعانوا في ذلك بمليشيات الشفتة المسنودة من الجيش الإثيوبي،

ثالثاً: كان الغياب العسكري السوداني المقصود يستند إلى امرينا اولهما ان سيطرة الإثيوبيين على الشريط الحدودي يحد من نشاط قوات التجمع الوطني الديمقراطي، ثانيها تقديم رشوة للنظام الاثيوبي حتى لا يثير قضية محاولة اغتيال الرئيس المصري حسن مبارك والمطالبة بتسليم المتهمين في المحاولة،

رابعاً: نلاحظ في تعامل الطرف الاثيوبي سياسة فرض الامر الواقع في كل تعاملاته الخارجية مع جيرانه دون اهتمام بالقانون الدولي ومحاولة فرض سيطرة إثيوبيا عبى جيرانها بالقوة والخداع وهو امر لا يؤدي الى علاقات جوار جيدة.

عليه تطالب حملة سودان المستقبل بالتالي من الحكومة الانتقالية ومن الشعب السوداني :

١ /اعتبار السفير الإثيوبي شخصية غير مرغوب بها في الخرطوم وسحب سفيرنا من أديس أبابا،

٢ /تقديم شكوى رسمية لمجلس الأمن الدولي توضح العدوان والاحتلال الاثيوبي وملابساته وتداعياته على أهل المنطقة والسودان.

٣ /اعادة نشر قوات الجيش السوداني على طول الشريط الحدودي لحماية التراب السوداني وطرد جميع المليشيات وقوات الجيش الاثيوبي من أراضي السودان،

٤ /دعم الأهالي في تلك المناطق حكوميا وشعبيا حتى يستطيعوا الصمود وإكمال العمليات الزراعية باعتبار هذه الاحداث متكررة سنوياً والغرض منها حرمانهم من زراعة أراضيهم،

٥ /فتح قضية أراضي بني شنقول نسبة لخرق الطرف الاثيوبي لاتفاقية ١٩٠٢ وتشييده لسدود على النيل الأزرق،

٦ /وقف المفاوضات في موضوع سد النهضة حتى يتم انسحاب كامل للجيش الاثيوبي والمليشيات الإثيوبية من الأراضي السودانية وترسيم الحدود الكامل بين الطرفين .

الرحمة الواسعة للشهداء من جنود ومواطنين

والمجد والعزة للسودان.

حملة سودان المستقبل

٢٠٢٠/٥/٣١

في نقض الشمولية والاستلاب الايدلوجي

تجربة منقستو هايلي مريام وانقلاب ١٩ يوليو:

كتب أحد الاصدقاء إن (انقلاب يوليو 71 هي احدي الفرص المهدرة في تاريخنا السياسي)، وزعم أن (شعوبنا الما بعد كولونيالية لها حوجه الي فترة حكم خاص يتم فيه فرض المساواة الاقتصادية والثقافية والاثنية والعرقية بين الشعوب داخل الوطن ومكافحة فئات المهيمنين من الاقطاعيين و تجار الدين والطائفيين اصحاب رؤوس الاموال المادية والرمزية من ورثة الاستعمار ، كتجربة منقستو في اثيوبيا التي حققت في زعمه الاستقلالية والارادة الحرة ونشر التعليم وتحرير المرأة والعلمانية وتدمير الاسباب المادية والرمزية للتفاوت الاثني والعرقي وتحطيم علاقات الاقطاع وسن فوانين مكافحة العنف الرمزي والتحقير والتنمية المتوازنة)

والحقيقة أنه في طول حياتي لم أقرأ كلاما قصيرا حافلا بمثل هذه المغالطات والدفاع عن الشمولية. ولقد كتبت له أنه من غير المعقول أن نعول حتى اليوم على الانقلابات والشمولية، وان تجربة منغستو كانت وبالا على الشعوب الاثيوبية وانقلاب 19 يوليو كان سيكون مثلها او اسوأ. فرد على أن بوسته ليس مخصصاً للمستلبين ثقافياً!

والشاهد إن تجربة منغستو في إثيوبيا أورثت الشعوب الإثيوبية المجاعات والحروب مع الجيران (الصومال) وفي داخل البلاد (ارتريا إقليم تغراي الخ) والاغتيالات وسياسة المحاور وتصدير الايدلوجيات وبيع المواطنين (الفلاشا) وملايين من الهاربين واللاجئين والمشردين وانتهت بهرب السفاح منغستو مع أموال الدولة الى زيمبابوي .

إن عقلية (الفرض) التي يتحدث عنها صاحب ذلك لبوست والتي تأتي بفرض نموذج معين للتطور (غالباً منقول من الكتب) على الشعوب دون قرارها ورغبتها، هي ما أدى للمذابح في كمبوديا وإثيوبيا وروسيا وغيرها. ومن العجيب في القرن الواحد وعشرين أن يسعى شخص أو اتجاه لفرض رؤيته على البشر ويتعلل في ذلك بمحفوظات أيديولوجية عتيقة.

وفي الحقيقة فإن سياسة الفرض التي يقال انها لفرض المساواة تصبح في الممارسة سياسة لفرض حكم الفرد والقبيلة والعصابة الأيدلوجية. هذا ما تحدث عنه ميلان جيلاس في كتاب (الطبقة الجديدة) وهذا ما انتهي إليه الأمر في كل الدول التي تم فيها فرض نظام معين بالانقلاب أو العمل المسلح. في إثيوبيا تحت منغستو مثلا انتفضت كل الشعوب ضد النظام واشتعلت الحرب في أطراف البلاد الأربعة. منغستو نفسه فرض (المساواة) في الموت على رفاقه الانقلابيين عندما اعدمهم في قاعات الاجتماعات.

ولم يسلم الماركسيين أنفسهم في إثيوبيا من التصفية. فحزب مايسون الماركسي الذي كان أول من دعم الدرق كان من أوائل المتعرضين للتصفية وتم شن حرب ابادة ضد أعضاء الحزب الثوري لشعوب إثيوبيا مات فيها ربع مليون مواطن (ما سُمي بالإرهاب الاحمر) وتم شن الحرب ضد الصومال الماركسية وقتها وضد الحركات التحررية الارترية ذات الطابع اليساري وفي أولها الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا الماركسية وقتها.

تم سحل كل هذه القوى التي ناضلت لعقود ضد الإقطاع باسم (فرض المساواة) وتم اغراق البلاد في الدم وقتل الناس في الشوارع. بعد سقوط النظام وهرب السفاح تمت محاكمته وبطانته غيابيا في أديس أبابا وفي لاهاي وادينوا بتهم الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. تماما مثلهم مثل البشير وزمرته الذين ينتظرون المحاكمة الآن تحت نفس التهم والجرائم.

اما عن الإرادة الحرة فيكفي أن نعرف أنه لولا الجنود الأنغوليين الذين بلغ عددهم ال١٥ الفاً لما أمكن لنظام الدرق أن يكسب الحرب ضد الصومال ولا أن يكسبها ضد خصومه الداخليين. كانت اثيوبيا مرتعا وحقل تجارب لمخابرات دول أوروبا الشرقية الشيوعية والخبراء العسكريين الالمان الشرقيين الخ .والدليل أنه بمجرد سقوط الاتحاد السوفيتي والسجن الشيوعي الكبير في شرق أوروبا انهار نظام منقستو كأنه بيت من الورق وهرب الدكتاتور بليل سارقاً معه أموال الشعب الاثيوبي.

واخيرا اقول إن الاستلاب الوحيد في ذلك البوست هو الاستلاب الايدلوجي، والذي يجعل الإنسان يتجاهل الحقائق التاريخية الواضحة ويطبل لأنظمة قتلت شعوبها وليس لها صليح في عالم اليوم. من الغريب حقا أنه في عالم الحريات وحقوق

الإنسان والمواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية أن يأتي أناس ليدافعوا عن واحدا من آسوأ الأنظمة القمعية والقاتلة لشعوبها على مر التاريخ. هذه درجة من الاستلاب والعمى الايدلوجي لا مثيل لها، ومن النادر أن توجد إلا عند أناس شوهتهم الأيدلوجية واعمتهم عن النظر الإنساني السليم.

عادل عبد العاطي

٢٠٢٠/٧/٢١

معركة الفشقة والسيناريوهات العسكرية القادمة للجيش السوداني

(بناء جسور لربط الفشقة وتزويد الجيش بمدفعية ثقيلة ومضادات الطيران والدرون هي ضمان لعدم سحل جنودنا في الخريف أو انسحابهم)

حقق الجيش السوداني إعادة انتشار ناجحة في أغلب مناطق الفشقة والمناطق السودانية المحتلة الاخرى وذلك بعد انسحاب المليشيات الاثيوبية ومعسكرات الجيش الاثيوبي من المنطقة في اعقاب حرب اقليم التغراي. الانتشار نفسه تصاعد بعد أن قامت المليشيات الاثيوبية بعمل كمين وقتل عدد كبير من الضباط والجنود السودانيين بدم بارد في جريمة حرب.

ومن البديهي ان الجيش السوداني قد استغل احداث التغراي لإعادة سيطرته على هذه المنطقة العزيزة من الوطن، والتي كان نظام البشير قد تركها لأثيوبيا بعد عام 1996 وتم احتلالها منذ ذلك الوقت وعاثت المليشيات والجيش الاثيوبي فيها الفساد، وتم قمع مواطنينا ومزارعينا هناك وانتهاك حرماتهم وسرقة اراضيهم عنوة وغصبا من قبل مليشيات اقليم الامهرا ووحدات الجيش الاثيوبي. وقد دافع اهلنا في تلك المناطق عن أنفسهم وحموا الارض والعرض في ظل تضحيات جبارة كانت الدولة فيها غائبة تماما.

اننا نؤيد بصورة قاطعة انتشار الجيش في تلك الاراضي السودانية العزيزة؛ ونعتبر ذلك فاتحة لاستعادة كل اراضينا المحتلة ومن أهمها حلايب. إن حماية الارض والمواطنين هي من اهم واجبات الجيش والدولة، وفقط من يرهنون نفسهم للمحتل يمكنهم ان يرفضوا هذا التوجه وحماية مواطنيهم من الاحتلال البغيض.

لكن قراءة متمعنة للوضع العسكري في المنطقة تفرض ضرورة النظر في الاستراتيجية العسكرية السودانية هناك. ذلك ان الجيش دفع بقوات برية على عربات عسكرية خفيفة وبتسليح خفيف. إن هذه المركبات تسمح بسرعة الحركة والانتشار ولكنها لا تسمح بالتمركز والدفاع الجيد وخصوصا في فصل الخريف. ومن هنا نقدم بعض الاقتراحات لتحسين وتحصين الموقف العسكري في منطقة

الفشقة وعلى طول الحدود الاثيوبية التي يواجهنا منها اولا خطر الجيش و المليشيات الاثيوبية ورد فعلهما الانتقامي وكذلك تداعيات حرب التغراي المستمرة.

ان تحليل قدرات الجيشين السوداني والاثيوبي والمليشيات المتحالفة معهما توضح ان هناك تقاربا استراتيجيا في القوة، رغم ان اثيوبيا تحتل الموقع 60 ضمن تصنيف دول العالم عسكريا ونحن نحتل الموقع 76، الا ان اغلب هذا التفوق هو تفوق في عدد السكان الكلي وفي المقدرات الاقتصادية وخصوصا الاحتياطي النقدي. الا ان ميزان القوى العسكري الحقيقي يكاد يكون سجال بين البلدين.

فمن ناحية العدد يملك الجيش الاثيوبي 162 الفا بينما نملك 104 ألف، لكننا نتفوق عليهم بحوالي 82 ألف احتياط رسميا (معظمهم دفاع شعبي غير مؤهل)، بينما يملكون هم فضلا عن ذلك عدد كبير من مليشيات الامهرا. ان دفع قوات الدعم السريع (حوالي 50 الف) وقوات الحركات الثورية التي وقعت السلام (25-30 الف) للمنطقة يمكن ان تحقق لنا التوازن الاستراتيجي، خصوصا ان العقيدة العسكرية الاثيوبية تركز على الكثرة العددية في حسم النزاعات (الحرب الاثيوبية - الارترية، حرب التغراي)

أما في مجال الطائرات فإننا نتفوق على اثيوبيا بنسبة الضعف (190 الى 86) بما في ذلك الطائرات المقاتلة وكذلك في عدد المروحيات (73 الى 33)، مما سيحرم أثيوبيا من التفوق الجوي الذي استخدمته ضد ارتريا والتغراي (لا اتوقع دعما لها من طيران دول اخرى دعمتها في حرب التغراي). ولكن اثيوبيا تتفوق علينا كثيرا في مجال الطائرات بدون طيار والتي اشترت او استلمت كميات كبيرة منها من الصين واسرائيل. كما تتفوق علينا في مجال الدفاع الجوي ومضادات الطائرات الحديثة الامر الذي يحتاج الى معالجات عاجلة وحديثة.

في المجال البري نتفوق على اثيوبيا في عدد الدبابات بنسبة الضعف تقريبا (690 الى 400) وفي العربات المدرعة بنسبة اربعة اضعاف تقريبا (400 الى 114). الا اننا نكاد نكون صفرا في مجال المدفعية ذاتية الحركة (67 لأثيوبيا مقابل 10 لنا) وفي مجال مدفعية الميدان (650 الى صفر) وراجمات الصواريخ (183 الى صفر) الامر الذي يحتاج لمعالجة أكثر من سريعة حيث ان عرباتنا الخفيفة يمكن

ان تكون هدفا سهلا لتلك المدفعية القاتلة والراجمات (تم استخدامها بكثافة ووحشية من قبل الجيش الاثيوبي في حرب التغراي)

إن أي معرفة دقيقة بتركيبة الانظمة الحاكمة الاثيوبية عموما والنظام الاثيوبي الحالي، وكذلك بفاشية النخبة الحاكمة في اقليم أمهرا (والتي تشكل الداعم الرئيسي للنظام الحاكم في اثيوبيا حاليا) توضح انهم لن يقبلوا باستعادة ارضنا السليبة منهم، وانهم سيهاجمون في زمن الخريف حيث تنقطع منطقة الفشقة عن السودان وتكون مفتوحة أمام اثيوبيا. ان اي انسحاب من الجيش السوداني وقتها سيؤدي لسحل اهلنا المزارعين هناك، كما ان الحفاظ على تركيبة الجيش الحالية في المنطقة ستؤدي لسحقه في حالة اي هجوم وقتها من قبل الجيش الاثيوبي ومليشيات اقليم الامهرا حسب التحليل السابق أعلاه.

عليه يجب ان تكون استراتيجية الجيش في المنطقة كالتالي:

بناء جسور عاجلة على طول نهر عطبرة ونهر ستيت وتأمينها وكذلك جسور متحركة للعبور على تلك الأنهار والاخوار العديدة في منطقة الفشقة وذلك كي لا يحبس أهلنا وجنودنا في الخريف.

الانتشار التام في باقي المناطق السودانية في الفشقة التي لم يدخلها الجيش وكذلك تنظيم انتشار كبير في محليات القلابات وعلى طول الحدود الاثيوبية شمال وجنوب الفشقة حتى حدودنا مع ارتريا وجنوب السودان (بعض هذه المناطق تعرضت للهجوم من مليشيات الامهرا والجيش الاثيوبي قبل أشهر)

انشاء ما لا يقل عن 10 حاميات ثابتة مزودة بالدبابات ومضادات الطيران والدرون على كامل المنطقة وعلى طول الحدود الاثيوبية، مع الاحتفاظ بعدد كبير من العربات خفيفة ومتوسطة التسلح لتتحرك خارج الحاميات وبينها للتمشيط والتدخل السريع والاسناد.

نقل عدد كبير من الطائرات المقاتلة والهجومية وطائرات الهيلكوبتر الهجومية لمطارات القضارف وكسلا وذلك لضمان التفوق الجوي ولضرب أي تجمعات للمدفعية الاثيوبية الخطرة،

الحصول بشكل عاجل على كميات كبيرة من المدفعية ذاتية الحركة ومدفعية الميدان وراجمات الصواريخ والطيارات بدون طيار ومضادات الطيران والصواريخ الحديثة لسد النقص الاستراتيجي في تسليحنا بهذه الأسلحة مقابل الجيش الاثيوبي.

استخدام بعض الإمكانيات السودانية التقنية في مجال محاربة الطيارات بدون طيار الاثيوبية والتشويش عليها والسيطرة عليها في حالة استخدامها ضد السودان،

اعداد الدراسات وتنظيم مناورات للدخول في العمق الاثيوبي لضرب مراكز انطلاق القوات الاثيوبية في حالة شنها حرب شاملة على الحدود والنظر في دعم ثوار التغراي وبني شنقول والارومو في حالة تلك الحرب.

الا هل بلغت؟ اللهم شعبي فأشهد!

عادل عبد العاطي

2020/12/29م

المراجع:

معلومات عن الجيش الاثيوبي :
https://en.wikipedia.org/wiki/Ethiopian_National_Defense_Force

مقارنة بين القدرات الاستراتيجية والعسكرية الاثيوبية – السودانية
https://www.globalfirepower.com/countries-comparison-

detail.asp?form=form&country1=ethiopia&country2=sudan&Submit=COMPARE

خرط متعددة للمنطقة

واجبات البلاد أمام الاستفزازات الإثيوبية

(في مقابل التصرفات والتهديدات الاستفزازية الإثيوبية يجب أن نتحرك بشكل سياسي وإعلامي ودبلوماسي جيد ونقوي من مواقعنا العسكرية على الحدود)

مقدمة:

تمت في الفترة الأخيرة مجموعة من الاستفزازات الإثيوبية تجاه السودان وفي أولها تصريحات المسؤولين الإثيوبيين أن الفشقة أرض إثيوبية وهو ما كنا نحذر منه طول الوقت أن لإثيوبيا مطامع كبيرة في ارض السودان ، وكان عملاء نفوذ أديس أبابا يخففون منه بالزعم باعتراف إثيوبيا بسودانية الفشقة.

كما تتمثل الاستفزازات في الاعتداء الأثيوبي الغادر على مدنيين سودانيين وقتل أربعة نساء وأطفال واختطاف نساء أخريات في ممارسة قذرة لا ترقي لأخلاقيات الحرب.

كما تواصلت الاستفزازات الإثيوبية في اختراق طائرة حربية إثيوبية للمجال الجوي السوداني ، وكذلك في نشاط السفير الاثيوبي العدائي في السودان ، بل إتاحة الفرصة له للحديث في قاعة الصداقة بينما بلادنا في حالة حرب غير معلنة من طرف إثيوبيا علينا.

أن هذا كله يستدعي إجراءات عاجلة ، ففي مقابل كل هذه التصرفات والتهديدات الاستفزازية الإثيوبية يجب أن نتحرك بشكل دبلوماسي وإعلامي وسياسي جيد وأن نقوي من مواقعنا العسكرية على الحدود.

مشاكل في الجبهة الداخلية:

للأسف الشديد فإنه في مقابل العدوان الاثيوبي السافر فإن موقف الكثير من الوزراء في الحكومة الحالية وموقف قيادة الدعم السريع وموقف الكثير من الناشطين الموالين لقحت سيء جدا ومتواطيء مع إثيوبيا التي تعلن العداء السافر للسودان وأهلنا في مناطق التماس وتمارس الغدر تجاه الجنود السودانيين والمواطنين العزل.

إن عددا كبيرا من الناشطين ليس لهم اتساق : فقد كانوا طول الوقت يطالبون بنقل الجيش إلى الحدود وان يتجه لتحرير الفشقة وحلايب ، فلما انتشر أخيرا في الفشقة

نكصوا على أعقابهم وقالوا كان احسن نخليها تحت الاحتلال. ونرد على من يقولون لماذا الفشقة وليس حلايب وشلاتين، فنقول لهم الفشقة اولا لأن الجيش الاثيوبي ومليشيات الامهرا انسحبوا من ارضنا، فكان لا بد من انتشار الجيش السوداني فيها. حلايب وشلاتين جاييها الدور أن طال الزمن او قصر وستتحرر في الوقت المناسب. لكن أن تقاعسنا اليوم عن الفشقة فلن نحارب غدا في حلايب وكلاهما اراضي سودانية عزيزة وغالية.
إن قيادة الجيش نفسها لا تؤتمن ولا ثقة لنا بها أنها لن تنسحب تحت الضغط الاثيوبي، وتحت ضغط بعض المحاور الأجنبية ، الأمر الذي سيوقعها تحت طائلة الخيانة العظمى. ولكن واجبنا هو دعم شعبنا في الفشقة والمناطق الحدودية ودعم جنودنا هناك والتنبه للتوجهات الاستعمارية الإثيوبية وتقوية موقفنا العسكري والدبلوماسي والشعبي في مواجهة عدوان اثيوبيا واحتلالها المستمر منذ 1996.

خريطة الطريق:

أن المراقب للأحداث يجد أننا تفتقد الاستراتيجية الكلية والتكتيكات المناسبة في مقابل التحركات الإثيوبية السريعة والعدائية والتي تريد منا الانسحاب والقبول الفعلي بالاحتلال، عبر الاستفزاز والتخويف وبأبسط الخسائر من طرفهم . ويبدو أن خطة الانتشار العسكري لم تكن تلازمها خطة للتحرك السياسي والدبلوماسي من طرف النظام القائم.
أننا ورغم رأينا السلبي جدا في نظام قحتر القائم بكل عسكرييه ومدنييه ، نضع مصلحة الوطن وأمنه الاستراتيجي اولا ، وحماية أهلنا في مناطق الفشقة وكل المناطق الحدودية مقدمة عندنا على كل اعتبار آخر، بما في ذلك اختلافنا القوى مع النظام الراهن في البلاد.
لذلك نقترح خطة التحرك التالية على المستويات المهملة داخليا وإقليميا ودوليا.

ف داخليا يجب ترك الاوهام والتعامل مع إثيوبيا كما هي عليه اي كخطر استراتيجي على الأمن القومي السوداني وخصوصا في موضوع المياه والحدود ، وتغيير كل التعامل المنبطح معها وإبعاد عملاء النفوذ الإثيوبيين من مراكز القرار وهم كثيرون.

ثانيا يجب توحيد الجبهة الداخلية حول هذا الخطر بسياسة إعلامية مدروسة. أن الموقف السلبي لوزارة الإعلام والتلفزيون القومي يجب أن يتغير، كما يجب عقد مؤتمرات إعلامية يومية من طرف الجيش والحكومة لشرح الموقف اليومي ومواجهة الادعاءات والتخرصات الإثيوبية، وتحويل كل القضية لقضية راي عام يتوحد حولها السودانيين.

ثالثا يجب تقييد تحركات السفير الاثيوبي المعادية وطرده في حالة أصر عليها.
ايضا يجب الاهتمام بموضوع الأمن الداخلي فيما يتعلق بالجواسيس الاثيوبيين ، دون الإساءة للاجئين الاثيوبيين وهم إخوة كرام.
إقليميا يجب التحرك على مستوى الاتحاد الافريقي لكشف التعديات الإثيوبية ومخالفة أديس أبابا للمواثيق الأفريقية والدولية في موضوعي المياه والحدود، وايضا يجب التحرك على مستوى دول الايقاد والدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز الخ وكسبها لصفنا في هذا الصراع.
على المستوى الدولي يجب التحرك في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتقديم الشكاوى ضد اثيوبيا في موضوعي السد والحدود وكذلك الانسحاب من إعلان المبادئ لعام 2014 باعتبار أن ما يحكمنا هو اتفاقية 1902 وكذلك ينبغي التواصل مع الدول الكبرى المهمة لتوضيح موقفنا، وكشف الطبيعة الديكتاتورية للنظام الإثيوبي الحالي ونزعاته التوسعية ، وكذلك الانضمام للحملة المطالبة بنزع جائزة نوبل من الدموي أبي أحمد.

الوضع العسكري:

لقد كتبت قبل أسبوعين عن الخطوات المطلوبة من الجيش السوداني في مستقبل التحركات العسكرية في المنطقة ، ومما لا احتاج بإعادته هنا.
لكن اركز أنه حاليا أمام الحشود الإثيوبية المتزايدة ينبغي بصورة عاجلة تزويد الجيش السوداني على الحدود بالمدفعية بعيدة المدى والدبابات الثقيلة وراجمات الصواريخ والطائرات المهاجمة لتمزيق اي حشود إثيوبية تخترق الحدود ، فمعلوم أن القيادة الإثيوبية لا تحترم حياة الناس وتعول على التفوق العددي في الحرب والدفع بمئات الآلاف من الجنود نحو المعركة غير ابهة بحياتهم.
كما ينبغي بناء ما تحدثنا عنه من قواعد وحاميات عسكرية ونقل قوات أكبر لها ، وتزويدها بما نفتقده من مضادات الطائرات ومضادات الطائرات بدون طيار والتي

استخدمتها إثيوبيا بكثافة في حرب التغراي، والانتباه لما تنقله إثيوبيا من سلاح ومعدات لحدودها مع البلاد.
أن يد الجيش يجب أن تطلق على الحدود ، ففي مقابل اي هجوم اثيوبي على المدنيين كما سبق يجب أن تدخل قواتنا اثيوبيا و تقتل ضعف العدد من الجنود الاثيوبيين، كما اي طائرة إثيوبية تخترق مجالنا الجوي يحب إسقاطها في الحال.
واخيرا وليس اخرا إذا ما قامت اثيوبيا باختراق الحدود السودانية في حرب شاملة فيجب فورا بجانب التصدي لها تنفيذ خطة لدعم ثوار بني شنغول والارومو والتغراي والاوغادين والعفر وغيرهم ، وذلك لدعم مطامحهم المشروعة في الاستقلال وإنهاء النظام الاستعماري الإثيوبي مرة واحدة والى الابد.

عادل عبد العاطي

14/1/2021

عملاء اثيوبيا ودعوة "لا للحرب" الكاذبة

(عملاء اثيوبيا من الصائحين لا للحرب: انسحب الاثيوبيون من أرضنا فانتشر فيها الجيش . ماذا تقترحون؟! انسحاب الجيش كما في زمن البشير ليرجع الاحتلال الحبشي للفشقة)

يصيح عملاء اثيوبيا من اولاد وبنات المنظمات ومتسكعي أتني وبابا كوستا ومطبلي حمدوك وعشاق عيون الاثيوبيات بشعار لا للحرب وهي كلمة حق اريد بها باطل، وقميص عثمان جديد لتبرير خيانتهم الوطنية وانحيازهم للأجنبي المحتل .

ومن الذي يدعو للحرب؟! الشاهد أن اثيوبيا هي من تدعو للحرب وتهدد بها .اثيوبيا احتلت الفشقة لمدة 24 عاماً ثم بسبب حربها في التقراي انسحبت منها. قام الجيش السوداني بالانتشار في أرضه. الآن الاثيوبيون يطالبونه بالانسحاب ويهددون بالحرب .هل ننسحب خوفا من التهديدات الأثيوبية ونترك أرضنا للمحتل مرة أخرى؟! هل هذا ما يريده عملاء اثيوبيا في السودان؟!

أن اثيوبيا بعد انسحابها وانتشار جيشنا في الفشقة هي التي تهدد بالحرب وهي التي أشعلت الحروب ضد جاراتها كلها (الصومال، ارتريا، السودان) كما ضد شعبها. ما هو اقتراحكم بالضبط ايها العملاء: انسحاب الجيش السوداني من أرضه التي عادت له بعد 24 عاما إرضاء للفاشيين الامهرا وسفاح أديس أبابا؟!

ويتحجج ناشطو الغفلة بالعداء لمصر لتبرير عمالتهم لإثيوبيا. إن مصر واثيوبيا كلاهما عدوان استراتيجيان للسودان ما دام اي منهما يحتل أرضا سودانية أو يهدد باحتلالها. الوقوف مع اي منهما هو خيانة للتراب وخيانة للأهل وخيانة للدم في تلك المنطقة المحتلة أو تلك .اليوم استعدنا الفشقة وغدا نستعيد حلايب ومن يقول بالانسحاب خوف الحرب اليوم إنما هو خائن وجبان.

لقد وصل السودان اليوم إلى مرحلة التوازن الاستراتيجي العسكري مع إثيوبيا بعد حرب التغراي. لذلك حتى لو لم ينسحب الجيش الاثيوبي من الفشقة لطالبنا بدخولها.

اثيوبيا لن تخاطر بالحرب وستخسرها وتريد استعادة احتلالها للفشقة دون حرب وبمساعدة الخونة والمتخاذلين " السودانيين". هذا لن يتم واي انسحاب جديد سيتم التعامل معه ومع الداعين له والمنفذين له باعتباره خيانة عظمى، سواء كانوا قيادة الجيش أو الوزراء أو اي "ناشط" صعلوك.

بالمقابل بمجرد بلوغنا مرحلة التوازن الاستراتيجي مع مصر يجب أن ندخل حلايب. في الوقت الحالي لم نصله لكن استعادة الفشقة ستقربنا منه .ورغم أنه لا يمكن خوض الحرب في جبهتين الا انه مع ذلك تظل حلايب أرضا محتلة واجب استعادتها .لكن من يرفض استعادة الفشقة اليوم لن يقف مع استعادة حلايب غدا. حلايب لكم قميص عثمان لتبرير الخيانة اليوم وهي لنا قطعة عزيزة من الوطن واجب استردادها.

ويتحجج العملاء بمعاداة البرهان لتبرير خيانتهم. نعم البرهان قاتل وحقير وكذلك حميدتي والكباشي. نحن رفضناهم وأنتم قبلتم بهم شركاء مع حمدوكم اللعين والان تقفون ضد استعادة الأرض باسم معاداة البرهان؟! إذا كنت معاد للبرهان اترك قحت وفض الشراكة ايها الخائن اللعين ولا تقف ضد استعادة الفشقة. ما أنتم الا خونة متناقضون عنصريون.

ويبرر الخونة عملاء اثيوبيا لعمالتهم يالافريقانية. ايها العنصريون العروبيون الصفويون متى اكتشفتم افريقيتكم؟! الم تنكروها لعقود؟! وهل اثيوبيا نفسها تعترف بافريقيتها؟! وماذا عن أهلنا السودانيين الأفارقة في الفشقة الذين كانوا تحت عذاب الاحتلال الاثيوبي وتحت رحمة المليشيات والعصابات الإثيوبية لمدة 24 عاما؟! هل لا كرامة لهم ولا صليح؟! الافريقانية لا تعني الخضوع للاستعمار ولا التعدي على أراضي الغير. في الحق لستم افريقيانيون وانما أنتم مجرد خونة عنصريون وجبناء.

ونقول للعملاء والخونة من أتباع حمدوك وابي احمد ومن لف لفهم نحن مثلكم نحب الموسيقي الإثيوبية والجبنة الإثيوبية والانجيرا، ولكننا لا نبيع الوطن وأهلنا في الفشقة وحلايب بسبب هذه الأشياء أو غيرها . وهنا يتضح الفرق بين الوطني والخائن.

#اليوم_الفشقة_غداً_حلايب

عادل عبد العاطي

16يناير 2021

جرائم الاحتلال الاثيوبي في الفشقة

(فاق عدد المواطنين السودانيين الذين قتلوا من قبل الإحتلال الاثيوبي في الفشقة منذ ١٩٩٦ ال ١٥٠٠ مواطن، بعضهم قتل لمجرد انه حاول سقى بهائمه في باسلام أو الاتبراوي بطلق ناري مباشر في الرأس.)

شهدت منطقة الفشقة المحتلة منذ 1996 من قبل الجيش الاثيوبي ومليشيات اقليم الأمهرا وجنجويدهم (عصابات الشفتة) جرائم بشعة ضد الإنسانية وجرائم حرب كانت تلصق بالشفتة، حتى اعترفت اثيوبيا اليوم ان كل القوات الإثيوبية في الفشقة هي قوات حكومية تابعة للدولة الإثيوبية ومؤتمرة بأمرها .

وبلغت جملة الخسائر في الأرواح أكثر من 1500 مواطن مدني، حسب المصادر المحلية، وربما أكثر. تم قتلهم بدم بارد من قبل قوات الاحتلال الاثيوبي وبأبشع الوسائل وفي أساليب غادرة ممعنة في الغدر. وكانت كل قرية ومزرعة ومورد ماء مسرح للقتل المجاني لأبناء شعبنا السوداني هناك، بينما الدولة السودانية لا تحرك ساكناً.

من جهة أخرى كان الاختطاف ممارسة عادية من قبل المليشيات الإثيوبية والجيش الاثيوبي في الفشقة تجاه السودانيين. بعض المختطفين كان يطلق سراحهم بعد دفع فدية عالية من اهلهم والبعض الآخر لا يعود مطلقا. هناك المئات من المختطفين ممن لا يعرف مصيرهم حتى اليوم.

وكان الغدر والخيانة صفة ملازمة للمحتل الاثيوبي في الفشقة. كثير من الجنود والمواطنين الذين قتلوا مؤخرا تم قتلهم غدرا وأثناء نومهم أو في كمائن نصبها الفاشيون من الأمهرا والجيش الاثيوبي.

ولم يسلم النساء والأطفال من عنف الاحتلال الأثيوبي الذي استمر طوال ربع قرن. إن عدداً كبيراً من النساء والأطفال كانوا ضحية القتل والاختطاف والضرب والترويع والتهجير. اخر حادثة تمت قبل أيام حين تم قتل 4 نساء وعدد من الأطفال

واختطاف نساء أخريات. هذا العمل الغادر لا تقوم به إلا وحوش بشرية تأتمر بأوامر سلطة فاشية لا تقل عنها شيئا في الإجرام والوحشية.

أن من الملاحظ أن كل المنظمات الخرطومية التي تدعي الحديث باسم النساء وتقول إنها ضد العنف الممارس عليهم وأنها ضد قهر النساء، لم تدن حتى الآن هذا القتل الغادر للنساء في الفشقة، الأمر الذي يوضح عنصرية الناشطات والناشطين في الخرطوم وغربتهم/ن التامة عن قضايا اهلنا في الهامش وتحت الاحتلال .

لقد ترك ناشطو الخرطوم الموالين لإثيوبيا اهلنا في الفشقة لوحدهم تحت رحمة الاحتلال لمدة ربع قرن دون دعم، وبذلك شاركوا في الجريمة ضدهم مثل الإنقاذ تماما، والان بعد انتشار الجيش السوداني في 90٪ من أراضي الفشقة بعد الانسحاب الاثيوبي منها، يمارسون الولولة والثكلبة خوفا من اثيوبيا ودعما لها ويزعمون انهم ضد الحرب. الم يكن الاحتلال لمدة 24 عاما حربا قاسية ويومية على مواطنين سودانيين ابرياء وبسطاء تآمرت عليهم سلطة الإنقاذ مع الاحتلال الاثيوبي يا ناشطي الغفلة الخرطوميين ؟!

ان الهدف الرئيسي لترويع وقتل بسطاء السودانيين في الفشقة كان هو تفريغ المنطقة من أهلها وساكنيها وتجهيزها لاحتلال استيطاني اثيوبي فيها. والشاهد أن قوات الامهرا المدعومة من الجيش الاثيوبي تمارس نفس التطهير العرقي والاحتلال الاستيطاني في اثيوبيا نفسها الآن، مثلا في إقليم بني شنغول حيث تقتل المئات وتروعهم وكذلك في اقليم التقراي الذي ضمت اجزاء كبيرة منه للامهرا وفي اقليم الارومو حول أديس أبابا وهو الأمر الذي كان أحد أسباب انتفاضة الارومو في سنوات 2016-2018 .

وكان للاحتلال الاثيوبي أسبابه الاقتصادية. فقد تحولت اثيوبيا بسبب احتلالها للفشقة واستغلالها لمواردها الاقتصادية لأحد مصدري السمسم وهي التي لم تعرف انتاج السمسم في تاريخها. ان الفشقة مصدر أموال طائلة لإثيوبيا لذلك تهدد اليوم بالحرب لإعادة احتلالها وتطلب منا الانسحاب دون حرب وتحت التهديد ودون أن تدفع اي تكلفة، يدعمها في ذلك ناشطو الغفلة العنصريون المنبتون عن شعبهم وعن الواقع.

في الوقت الحاضر لا يزال عدد كبير من المواطنين السودانيين تحت رحمة الاحتلال الاثيوبي وذلك في ال10٪ المتبقية من الفشقة والتي لم ينتشر فيها الجيش السوداني، وهم اليوم ضحايا الحملات الانتقامية للفاشيين من جيش الامهرا والجيش الاثيوبي. أن مصير هؤلاء المواطنين على رقابنا جميعا، هم وكل المواطنين الذين يرزحون تحت الاحتلال المصري في حلايب.

أن السفاح البشير يستحق الاعدام بسبب ما فعله بأهل الفشقة البسطاء وتسليمهم للاحتلال الاثيوبي وسحبه الحاميات السودانية هناك في 1996. وكذلك بسبب تسليمه لحلايب واهلها للاحتلال المصري. ولو كانت لي سلطة قضائية في البلاد لحاكمته بالخيانة العظمى ولحكمته بالإعدام ولو كانت لي سلطة رئاسية لأجزت تنفيذ الحكم به، ولا يهمني ان كان فوق السبعين أو فوق المئة، لأن عقوبة خيانة الوطن هي الموت ولو بلغ الخائن من العمر ألف عام .

اليوم فإن أي شخص يدعو للانسحاب من الفشقة أو ينفذ ذلك سواء كان عسكريا أو مدنيا فهو خائن للوطن والشعب ولأهلنا الذين عانوا فظائع الاحتلال الاثيوبي لمدة ربع قرن، وهو عميل ملعون وسيجد عقابه الرادع حينما تصل سلطة وطنية للحكم في السودان.

اللهم هل بلغت؟! اللهم شعبي فأشهد .

عادل عبد العاطي

17يناير 2021م

SoF position on Sudan- Ethiopian conflict over the Ethiopian Dam

What are the systems Sudan currently use to source its water and the politics of shared water between neighboring countries?

Sudan has a huge amount of groundwater, rainwater that is used mainly in agriculture as well as small springs and rivers other than the Nile ecosystem. Now there are no appropriate policies for shared water between neighboring countries regarding the Nile. There was previously the treaty of 1959 of maximal usage of the waters of Nile, signed by Sudan and Egypt, which was not fair to other countries of the Nile valley. This treaty is not a valid legal framework anymore because of the refusal of other countries of the Nile basin to recognize it. In addition, Sudan, Ethiopia and Egypt signed the 2015 framework declaration of principles, which was a de facto cancellation of the 1959 treaty. The Antibi agreement could work as a framework and a preliminary agreement to share and jointly regulate the waters of the Nile. Unfortunately, Sudan and Egypt refused to sign the Antibi agreement, which is an agreement that calls for the equal and fair distribution of waters of the Nile between the 11 countries of the Nile river valley. Six countries have already signed, three of which ratified the agreement, while the remaining five are yet to sign. Now Sudan and Egypt are changing their positions and are keener to sign this agreement and withdraw their previous objections. However, their position is much weaker for negotiation now that the dam has been built.

What are the concerns Sudan has on the construction the Grand Ethiopian Renaissance Dam!

Sudan has many concerns including their share of water and Sudan's right to have its just amount of water of the Blue Nile taking into consideration that the Declaration of Principles did not guarantee neither Sudan nor Egypt a specific amount of water. Sudan also has concerns regarding the safety of the dam, which Ethiopia built close to the border with Sudan. National and international institutions including MIT and Water Wired have raised many concerns. Ethiopia did not implement any of the recommendations of the IPoE report even though it committed itself to this when it signed the declaration of principles. In addition, there are environmental concerns regarding the building of the dam and its effect on the ecosystem in Sudan. We have observed negative outcomes after building the Merewi dam in Sudan, and Gilgel Gib Dams in Ethiopia, which severely hurt the lakes of Turkana in Kenya. Personally, I think the biggest concern is the possessive attitude of Ethiopia when it comes to the Blue Nile. Ethiopia sees it as its own river and not an international one. Ethiopia completely rejects the international law on Transboundary Rivers. That is the main cause of Ethiopian hostilities and one-sided actions. Ethiopia believes that it owns the Blue Nile and only they can make decisions about building and filling dams on this river. This stands in a great contradiction to the international law regarding transboundary rivers, as well as to Sudan-Ethiopia agreement of 1902 which gave Ethiopia the

Are there any possible benefits for Sudan that could come from the dam?

I do not believe there are any possible benefits for Sudan. The Declaration of Principles promises and ensures that Sudan and Egypt will be able to purchase power generated from the dam, but taking into consideration the great need for power in Ethiopia, it is unlikely Ethiopia will sell any power to Sudan. Environmental benefits of the dam are questionable. Claimed benefits such as better regulation of the forceful water rush in the Blue Nile can be achieved in better, safer, and less costly ways than the Ethiopian Ren. Dam. Ethiopia says the purpose of the dam is power generation and not irrigation. This is the same claim that was made when they were building the Gibe Dams to alleviate Kenya's concerns. What happened next was the exact opposite and now the effect of the Ethiopian actions are described as the worst environmental disaster in Africa, while Kenya’s anger over the starvation of Turkana lake and region have been ignored.

What was Sudan role in attempted negotiations with Egypt and Ethiopia and the challenges & successes that came from these negotiations?

Sudan's negotiation was very weak. I believe Sudan made a strategic mistake by not signing the Antibi agreement and following Egypt in its refusal of this agreement. In addition, Sudanese negotiators were very passive and they tried many times to play the role of intermediaries ignoring the concerns and rights of the Sudanese people. Sudanese negotiators were

supporting either the side of Egypt or the side of Ethiopia instead of following a strategy that stands for Sudan. None of the experts was consulted when Omer Albashir signed the declaration of principles on his own accord. Many of the Sudanese stances were reactive and not proactive which allowed Ethiopia to force a fait accompli. Sudan also failed to use the power of international pressure on Ethiopia, and the role, which the US could have played facilitating the negotiations. Instead, Sudan has asked for the intervention of a much weaker mediator that is the African Union, which lacks the appropriate experts and measures to ensure the implementation of an agreement that the three countries reach.

How do you see tensions surrounding the dam affecting Sudan's future relations with Egypt and Ethiopia?

Other than the Dam, we have border tensions with both countries as both are occupying Sudanese land. Ethiopia is occupying parts of Alfashaga region in al Gadarif state while Egypt is occupying Halayeb and Shalateen regions in the Red Sea state. Conflict over the dam and land disputes are already negatively affecting the relations between Sudan and the two countries. The Sudanese position is the weakest at the time being because of Egypt's military and political power and because of the fait accompli situation of the dam.

What you think should happen with the dam to avoid further conflict?

1. The dam should be under joint administration between the three countries.
2. Filling and management should be agreed upon by the three countries and fair share of water should be secured through an international supported agreement.
3. Safety measures must be rechecked and implemented. All recommendations and resolutions of the international panel of experts should be implemented by the Ethiopian side.
4. Ethiopia should change its attitude of sole sovereignty on the Blue Nile and respect the international law regarding Transboundary Rivers.
5. Ethiopia should not use the dam issue as a way to mobilize Ethiopian citizens against neighboring countries as it is doing now.
6. There should also be a bigger role of the international community including the UE, USA, and the Security Council of the United Nations.

Adil Abdel Aati,

President, Sudan of the Future

3/3/2021